تقرير
الإسكوا السنوي ٢٠١٠

عام في سطور

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإسكوا

التقرير السنوي ٢٠١٠

.....

عام في سطور

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المحتويات

تصدير ٥

مقدمة ٧

٢٠١٠ في سطور

لمحة عن الإسكوا ١١

الإسكوا من الداخل

عمل الإسكوا

عمل الإسكوا الفني

البرنامج الفرعي ١ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة ٢١

البرنامج الفرعي ٢ السياسات الاجتماعية المتكاملة ٢٩

البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصادي ٣٥

البرنامج الفرعي ٤ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي ٤١

البرنامج الفرعي ٥ الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة ٤٧

البرنامج الفرعي ٦ النهوض بالمرأة ٥٣

البرنامج الفرعي ٧ تخفيف أثر النزاعات على التنمية ٥٩

دعم البرامج

تخطيط البرامج والتعاون الفني ٦٧

الإدارة ٧١

الإعلام والاتصالات ٧٣

عام ٢٠١٠ في صور ٧٤

تصدير

كان العام ٢٠١٠ عام التقييم والتغيير بالنسبة إلى الإسكوا والمنطقة. ويوثق هذا التقرير السنوي استجابة الإسكوا للتغيير والجهود التي تبذلها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التكامل الإقليمي وتوطيد التنسيق بين البلدان الأعضاء بشأن طائفة واسعة من المجالات الفنية.

وطيلة العام ٢٠١٠، واصلت الإسكوا الدفع قدماً ببرنامج تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعملت على تقوية شراكاتها مع مجموعة كبيرة من الجهات المعنية. وأثناء انعقاد دورتها السادسة والعشرين في أيار / مايو ٢٠١٠، وضعت الإسكوا خريطة العمل المستقبلية بالتعاون مع البلدان الأعضاء التي جددت ثقتها بالمنظمة ودعمها للولاية الموكلة إليها. وتخلل الدورة نقاشات مفصلة حول قضايا رئيسية مثل التحديات التي يواجهها الشباب والفرص المتاحة لهم، والحاجة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية، كما صدرت عنها توصيات بشأن إجراءات ملموسة يمكن اتخاذها لمعالجة تلك القضايا.

وفي سبيل إشراك الجهات المعنية في معالجة المسائل ذات الأولوية، دعت الإسكوا، بوصفها الجهة المنظِّمة لاجتماعات آلية التنسيق الإقليمي، منظمات الأمم المتحدة وجهات إقليمية فاعلة للمشاركة في الاجتماع الرابع عشر لآلية التنسيق الإقليمي من أجل البلدان العربية، الذي عُقد بقيادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة، في بيروت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، وشارك فيه ممثلون رفيعو المستوى. وفي مواجهة التحديات التي فرضها الركود الاقتصادي العالمي على حشد الموارد، واصلت الإسكوا توجيه الجهود نحو تعزيز التنسيق والتعاون في المنطقة بغية استخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة على النحو الأمثل.

وحيث إن العام الفائت كان عاماً مهماً في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قادت الإسكوا عملية مشتركة بين ١١ وكالة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة العربية وبالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية لاستعراض مدى تحقيق هذه الأهداف في المنطقة. وتكللت هذه الجهود بإصدار «التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها»، الذي يوثق التقدم المحرز في منطقتنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ويبرز التحديات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية. وقد تبين أن منطقة الإسكوا هي في طريقها نحو القضاء على الفقر المدقع والجوع، لكنها حققت نجاحات متفاوتة في نشر التعليم الابتدائي للجميع وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، كما أنها تحتاج إلى جهود إضافية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الاستدامة البيئية وزيادة الدعم المقدم إلى بلدانها الأقل نمواً.

وبينما لا تزال أحداث الربيع العربي تتكشف، فإن الإسكوا تتطلع إلى التصدي للمسائل الملحة التي سيحملها العام المقبل، ومنها التحديات الناجمة عن صياغة عقد اجتماعي جديد، والتحول إلى الديمقراطية، وآثار الصراعات وانعدام الاستقرار السياسي، والأمن الغذائي، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتغيّر المناخ. وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى سلفي السيد بدر الدفع لأنه سلّم منظمة قادرة على الاستجابة بفعالية للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما أود التعبير عن تقديري لكافة العاملين في الإسكوا على ما أبدوه من التزام وما حققوه من إنجازات خلال العام المنصرم.

ريما خلف

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا

مقدمـة

٢٠١٠ في سطور

في عام ٢٠١٠، عقدت الإسكوا دورتها السادسة والعشرين في بيروت، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/ مايو، حيث أتاحت للبلدان الأعضاء منتدى للالتقاء ولمناقشة التحديات الواسعة النطاق التي تواجهها على الصعيد الفردي وعلى صعيد المنطقة ككل. وكان موضوع الشباب المحور الرئيسي للدورة فعقدت خلالها حلقة نقاش وزارية تناولت طائفة واسعة من التحديات التي تواجه الشباب. واعترافاً بأهمية المسائل المتعلقة بالشباب في المنطقة، اعتمدت الدورة «الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة للتنمية»، الذي أكد التزام البلدان الأعضاء بالقضايا والسياسات المتعلقة بالشباب.

وتضطلع الإسكوا بمهماتها الفنية من خلال سبعة برامج فرعية هي التالية: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة، والسياسات الاجتماعية المتكاملة، والتنمية والتكامل الاقتصادي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي، والإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة، والنهوض بالمرأة، وتخفيف أثر النزاعات على التنمية. وإذ تتيح الإسكوا منتدىً للتنسيق والعصف الذهني والنقاش المعمق، وإذ توفر إطاراً لصياغة المعايير وتشجع وتسهل توحيد السياسات فيما بين البلدان الأعضاء، فهي إنما تقدم مساهمة واضحة وملموسة في الدفع قدماً بخطط التنمية.

ومرة أخرى في عام ٢٠١٠، كان التحدي الرئيسي الذي واجهته الإسكوا هو تعزيز الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية في المنطقة، مع التركيز على قطاعات المياه والطاقة والإنتاج وإدراج استجابات قوية وفعالة لتغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية. ونفذت الإسكوا مشاريع مهمة تركز على بناء قدرة صانعي السياسات والمجتمع المدني على اعتماد تقنيات الطاقة المتجددة بهدف تعزيز أمن الطاقة وتحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية الفقيرة. كما ركزت الإسكوا على تنمية قطاعات الإنتاج الأخضر لتمهيد الطريق أمام تطوير اقتصاد أخضر في المنطقة. وشجعت الإسكوا البلدان الأعضاء كلها على إدراج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في خططها الاقتصادية الوطنية، مما شكل خطوة صغيرة ولكن ملحوظة نحو اعتماد المزيد من هذه التقنيات.

وكثفت الإسكوا عملها لتهيئة بيئة مؤاتية لتطوير مجتمع المعلومات من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم وضمان الأمن السيبراني وبناء الثقة بالفضاء السيبراني وبالخدمات الإلكترونية. ولما كان موضوع حوكمة الإنترنت يشكل تحدياً آخر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتبر استكمال «خارطة الطريق الإقليمية العربية لحوكمة الإنترنت» التي وضعتها الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بمثابة خطوة رئيسية إلى الأمام في هذا المجال. وأعطت الإسكوا الأولوية لقياس مستوى العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال استعمال المعايير الدولية، وواصلت تقديم الدعم والتشجيع والمساعدة الفنية إلى البلدان الأعضاء لإنشاء مراصد وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وظل الهدف الشامل الذي تسعى الإسكوا إلى تحقيقه في هذا المجال هو إعداد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وتعزيزه لتمكينه من مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية التي يطرحها اقتصاد المعرفة. وفي هذا الإطار، واصلت الإسكوا جهودها لإنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا الذي سيُطلق في الأردن في عام ٢٠١١.

وفي المجال الاقتصادي، اعتمدت الإسكوا برنامج عمل يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية سليمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتكامل في المنطقة. وتضمّن المنشور الرئيسي الذي أصدرته الإسكوا بعنوان «مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٩-٢٠١٠» تحليلاً لحجم الأزمة المالية العالمية وتقييماً لتأثيرها على الاقتصاد العالمي عموماً ومنطقة الإسكوا خصوصاً، ومجموعة من الحلول الاستراتيجية المقترحة التي يمكن أن تنفذها البلدان الأعضاء فوراً على مستوى الاقتصاد الكلي.

وبعد مرور عشرة أعوام على إعلان الألفية الصادر عن مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، اتخذت الإسكوا خطوات موسعة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. وعُرضت نتائج هذا الاستعراض في تقرير رئيسي أصدرته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية بعنوان «التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها».

وفي قطاع الإحصاءات، واصلت الإسكوا العمل عن كثب مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء، مركزة على تحسين الإحصاءات الاقتصادية، والاجتماعية، والشاملة لعدة قطاعات لكي تواكب هذه البلدان التطورات الإحصائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وبغية تسهيل تبادل المهارات. وركزت الإسكوا بشكل خاص على مساعدة الأجهزة الإحصائية الوطنية على استعمال نسخة عام ٢٠٠٨ لنظام الحسابات القومية. كما شمل العمل في مجال الإحصاءات في عام ٢٠١٠ توثيق التعاون الأقاليمي في قياس القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية، وتعزيز عملية تطوير إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، وجمع الإحصاءات حول التجارة الإلكترونية.

ويتركز عمل الإسكوا في مجال التنمية الاجتماعية على التدابير المتخذة لتشجيع الحوار الاجتماعي ومشاركة المجتمع المدني وردم الهوة الاجتماعية الحضرية. كما تؤدي الإسكوا دوراً محورياً في مساعدة البلدان الأعضاء على صياغة السياسات الوطنية للشباب، وذلك من خلال سلسلة من الأنشطة المعيارية وأنشطة التعاون الفني التي تشمل تنظيم الاجتماعات وورشات العمل التدريبية. وتولي الإسكوا في مجالات عملها الأخرى عناية خاصة إلى الفئات السكانية الضعيفة كالفقراء والعاطلين عن العمل والمهاجرين والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الحاجات الخاصة. واستمرت الإسكوا في بذل جهود حثيثة في عام ٢٠١٠ لتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها بهدف تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومتكافئة في المنطقة.

بعض البلدان الأعضاء ما زال إما يتخبط في النزاعات أو في طور الخروج منها. وتعطي الإسكوا الأولوية لاحتياجات هذه البلدان فتقدم لها الدعم لاعتماد نماذج الحكم الرشيد وتطبيقها بهدف تعزيز قدراتها في المستقبل، وتساعدها على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات المعنية ببناء السلام والتي ترمي إلى إقامة الهياكل الكفيلة بدرء النزاعات أو معالجة مصادرها المحتملة. وظلت جهود الإسكوا في عام ٢٠١٠ موجهة نحو تمكين البلدان الأعضاء التي تعاني من انعدام الاستقرار ومن النزاعات لمساعدتها على استعادة فرص النمو الاجتماعي والاقتصادي. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وعدد من الوزارات في العراق، تولت الإسكوا إدارة مشروع «إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التربوي العراقي» لتحسين بيئة التعليم والتعلم من خلال تعزيز المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الإلمام بهذه التكنولوجيا. فأُجري تحليل لوضع اللامركزية والحكم المحلي بالتوازي مع تقييم القدرات والفجوات على مستوى مجالس البلديات والأقضية والمحافظات في العراق. وبناء على نتائج التحليل، صُمم عدد من أنشطة بناء القدرات الهادفة إلى تحسين هذا الوضع. وما زال توفير الأمن الغذائي يشكل تحدياً اقتصادياً وسياسياً بالنسبة إلى العديد من البلدان الأعضاء، حيث لا تزال نسبة الواردات الغذائية في المنطقة تناهز

٥ في المائة من الدخل القومي. وفي عام ٢٠١٠، أجرت الإسكوا دراسة موسعة حول الرابط بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات في المنطقة، وخلصت إلى أن تعزيز التعاون الإقليمي يولد فرصاً اقتصادية جديدة تساهم بدورها في كسر الترابط الوثيق بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات.

وفي مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، واصلت الإسكوا العمل على بناء قدرات البلدان الأعضاء على تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فنظمت لهذه الغاية وبالتعاون مع منظمات إقليمية أخرى ورشة عمل حول تنفيذ هذه الاتفاقية ووضع حد للعنف ضد المرأة. ونتيجة الجهود المتواصلة التي بذلتها الإسكوا وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، صادق حتى الآن ثلاثة عشر بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا على هذه الاتفاقية. كما عقد مركز المرأة في الإسكوا في عام ٢٠١٠ ورشة عمل لبناء قدرات أعضاء الآليات الوطنية المعنية بالمرأة لتحسين مهاراتهم الفنية في صياغة التقارير الوطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبهدف تقييم التقدم المحرز في المنطقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور مراعاة قضايا الجنسين، أصدر المركز دراسة بعنوان «التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: منظور النوع الاجتماعي»، ونظم ورشة عمل لزيادة وعي البلدان الأعضاء بأهمية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي كأداة لممارسة الحكم الرشيد وتحقيق مزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية.

لمحة عن الإسكوا

الإسكوا من الداخل

مهمة الإسكوا

توفر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للبلدان الأعضاء إطاراً لصياغة السياسات القطاعية ومواءمتها، ومنتدىً للالتقاء والتنسيق، ومركزاً للخبرات والمعرفة، ومرصداً للمعلومات.

وتنسّق الإسكوا أنشطتها مع الأقسام والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أهداف الإسكوا

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة؛
- توطيد علاقات التعاون بين بلدان المنطقة؛
- تشجيع التفاعل بين البلدان الأعضاء وتبادل المعلومات حول التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة؛
- تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء وضمان التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر المناطق في العالم؛
- إطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان المنطقة وحاجاتها.

الإسكوا ولجانها الحكومية

يقع مقر الإسكوا في بيروت، لبنان، وهي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس التي تعمل تحت إدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أنشأ الإسكوا في عام ١٩٧٣ باسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي حلت مكان مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت. ونتيجة لتغير طبيعة التحديات في المنطقة، وسّعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نطاق أنشطتها، مما أدى في عام ١٩٨٥، ليس فقط إلى تغيير اسمها (من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، بل أيضاً إلى تفويضها بولاية جديدة تعكس الحاجة إلى معالجة قضايا التنمية بمزيد من الشمولية.

وتشجع الإسكوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا من خلال التعاون والتكامل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وهي تتولى صياغة البرامج والمشاريع المعنية بالمساعدة الإنمائية والترويج لها وتنفيذها، تلبية لاحتياجات البلدان الأعضاء وأولوياتها بشكل خاص، واحتياجات المنطقة وأولوياتها بشكل عام.

وبهدف تحقيق التكامل وتبادل المعرفة وتفادي تكرار الجهود، تنسق الإسكوا أنشطتها مع إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها الرئيسية الأخرى، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في المنطقة.

معلومات سريعة عن الإسكوا

- تاريخ التأسيس: ١٩٧٣
- المقر: بيروت، لبنان
- البلدان الأعضاء: ١٤ (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن)
- الميزانية لعام ٢٠١٠: ٥٥,٧ مليون دولار أمريكي
- الأمين التنفيذي: د. ريما خلف
- موظفو اللجنة: ٣٦١
- اللغات الرسمية: العربية والإنكليزية والفرنسية

وتعتبر الدورة الوزارية التي تعقدها الإسكوا مرة كل سنتين، الهيئة المسؤولة عن تحديد الولايات ووضع السياسات. وتضم الإسكوا سبع لجان حكومية فرعية متخصصة، تعقد كل منها دورة كل سنتين، باستثناء لجنة النقل التي تعقد دورة كل سنة. وهذه اللجان هي التالية:

- اللجنة الإحصائية؛
- لجنة التنمية الاجتماعية؛
- لجنة الطاقة؛
- لجنة الموارد المائية؛
- لجنة النقل؛
- اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا؛
- لجنة المرأة.

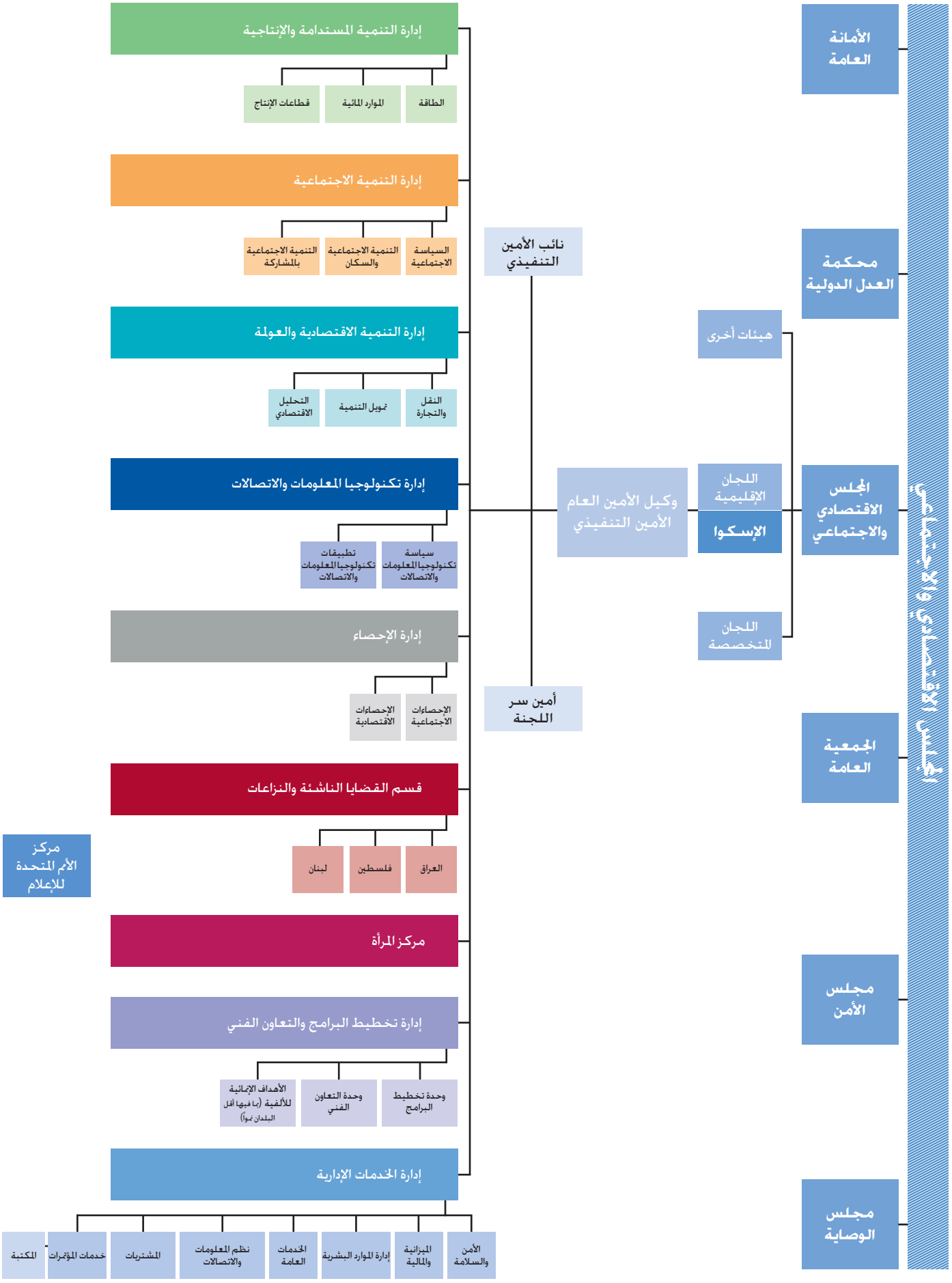
الأمانة العامة
محكمة العدل الدولية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الجمعية العامة
مجلس الأمن
مجلس الوصاية
هيئات أخرى
اللجان الإقليمية
الإسكوا
اللجان المتخصصة
وكيل الأمين العام الأمين التنفيذي
نائب الأمين التنفيذي
أمين سر اللجنة
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
الطاقة
الموارد المائية
قطاعات الإنتاج
إدارة التنمية الاجتماعية
السياسة الاجتماعية
التنمية الاجتماعية والسكان
التنمية الاجتماعية بالمشاركة
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
النقل والتجارة
تمويل التنمية
التحليل الاقتصادي
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إدارة الإحصاء
الإحصاءات الاجتماعية
الإحصاءات الاقتصادية
قسم القضايا الناشئة والنزاعات
العراق
فلسطين
لبنان
مركز الأمم المتحدة للإعلام
مركز المرأة
إدارة تخطيط البرامج والتعاون الفني
وحدة تخطيط البرامج
وحدة التعاون الفني
الأهداف الإنمائية للألفية (بما فيها أقل البلدان نمواً)
إدارة الخدمات الإدارية
الأمن والسلامة
الميزانية والمالية
إدارة الموارد البشرية
الخدمات العامة
نظم المعلومات والاتصالات
المشتريات
خدمات المؤتمرات
المكتبة

موارد الإسكوا المالية في عام ٢٠١٠

تعمل الإسكوا بموارد مالية توافق عليها الجمعية العامة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وهي مخصصة لتنفيذ برنامج عمل الإسكوا العادي ومشاريع السلامة والأمن والبرنامج العادي للتعاون الفني ومشاريع حساب التنمية. كما تتلقى الإسكوا مساهمات طوعية من جهات مانحة متعددة لدعم تنفيذ عدد من أنشطة التعاون الفني وبناء القدرات.

وفي عام ٢٠١٠، بلغ مجموع الأموال التي حصلت عليها الإسكوا من مصادر مختلفة ٥٥,٧ مليون دولار أمريكي. وترد تفاصيل هذه الموارد المالية في الجدول ١.

يُخصص ما يقارب نصف الميزانية المعتمَدة لبرنامج عمل الإسكوا العادي لتنفيذ أنشطتها الفنية. وتوزع الموارد المتبقية على الإدارة والتنظيم على المستوى التنفيذي، والخدمات الإعلامية، والهيئات المعنية بصنع السياسات، وإدارة البرامج، والخدمات الإدارية. وترد التفاصيل عن توزيع هذه الموارد في الرسوم البيانية التالية.

وخصصت الجمعية العامة الموارد للبرنامج العادي للتعاون الفني وحساب التنمية. وفي عام ٢٠١٠، بلغ مجموع الموارد المتاحة للبرنامج العادي للتعاون الفني ٢,٤ مليون دولار أمريكي، صُرف منها ١,٩ مليون دولار على أنشطة التعاون الفني والدعم المقدم للبلدان الأعضاء حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ما يمثل حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية. أما التمويل المتاح من حساب التنمية فهو مخصص لدعم المشاريع المنفذة على عدة سنوات والهادفة إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

الجدول ١. ميزانية عام ٢٠١٠ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الميزانية العادية	٤٧ ٧٠٤,٩
برنامج العمل العادي	٣١ ٨٩٦,٥
السلامة والأمن(*)	١٠ ٤٠٩,٦
البرنامج العادي للتعاون الفني	٢ ٤٢٣,٦
حساب التنمية	٢ ٩٧٥,٢
الميزانية التي تغطيها المساهمات الطوعية	٧ ٦٩٤,٢
الميزانية التي يغطيها حساب دعم البرامج	٣٤٣,٨
الميزانية الإجمالية لعام ٢٠١٠ (ألف دولار أمريكي)	٥٥ ٧٤٢,٨

(*) تشمل الأموال المخصصة لمشروع تعزيز الأمن في بيت الأمم المتحدة في بيروت لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ فقط.

الرسم البياني ١. توزيع موارد الميزانية العادية للإسكوا لعام ٢٠١٠ بحسب المجال الوظيفي (المجموع: ٣١,٩٠ مليون دولار أمريكي)

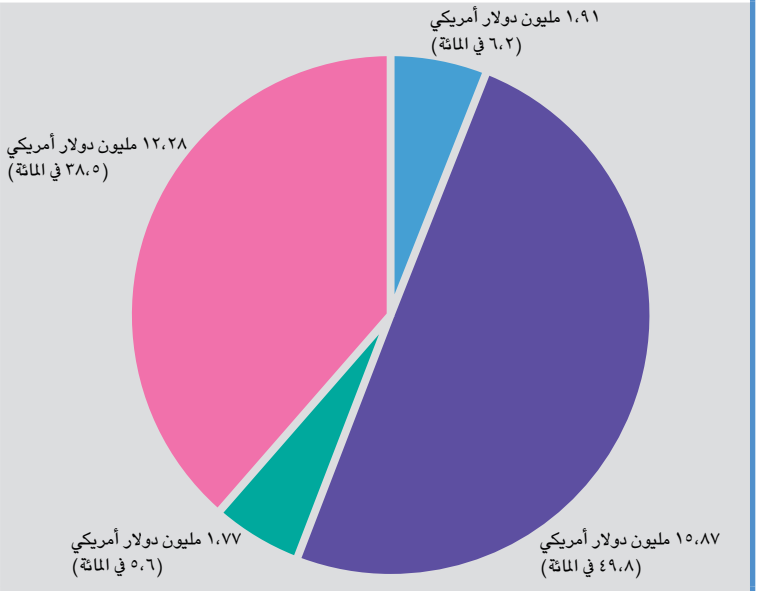

يشمل التمويل المتاح من حساب التنمية خمسة مشاريع قيد التنفيذ حالياً، كما هو مفصل في الجدول ٢.

وفي عام ٢٠١٠، أقرَّت ستة مشاريع إقليمية وعالمية تديرها الإسكوا في إطار الشريحتين السابعة والثامنة من حساب التنمية بمجموع بلغ ٢,٩ مليون دولار أمريكي. وسيبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام ٢٠١١ عند استلام الأموال المخصصة لها من مقر الأمم المتحدة.

وقامت لجنة المشاريع في الإسكوا، في عام ٢٠١٠، باستعراض ٣٤ مشروعاً لتمويلها من موارد من خارج الميزانية ومن حساب التنمية. وحققت الإسكوا في ذلك العام نجاحاً ملحوظاً في جذب المساهمات الطوعية حيث تمكنت من الحصول على موارد من خارج الميزانية تعادل ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه في كل من العامين الماضيين. ومن بين الجهات المانحة، صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، والبنك الدولي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وستواصل الإسكوا توسيع نطاق ما تضطلع به من أنشطة التعاون الفني في عام ٢٠١١ من خلال دعم المشاريع المبتكرة وتحفيز الأنشطة المتعددة التخصصات.

الرسم البياني ٢. توزيع موارد الميزانية العادية للإسكوا لعام ٢٠١٠ بحسب مجال العمل الفني (المجموع: ١٥,٨٧ مليون دولار أمريكي)

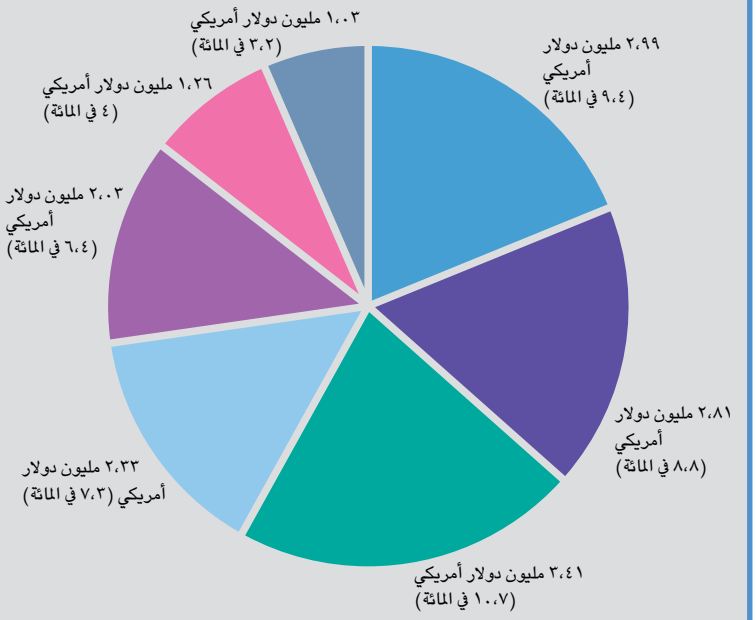

الرسم البياني ٣. توزيع الموارد المخصصة للبرنامج العادي للتعاون الفني بحسب مجال العمل الفني (المجموع: ٢,٤٢ مليون دولار أمريكي)

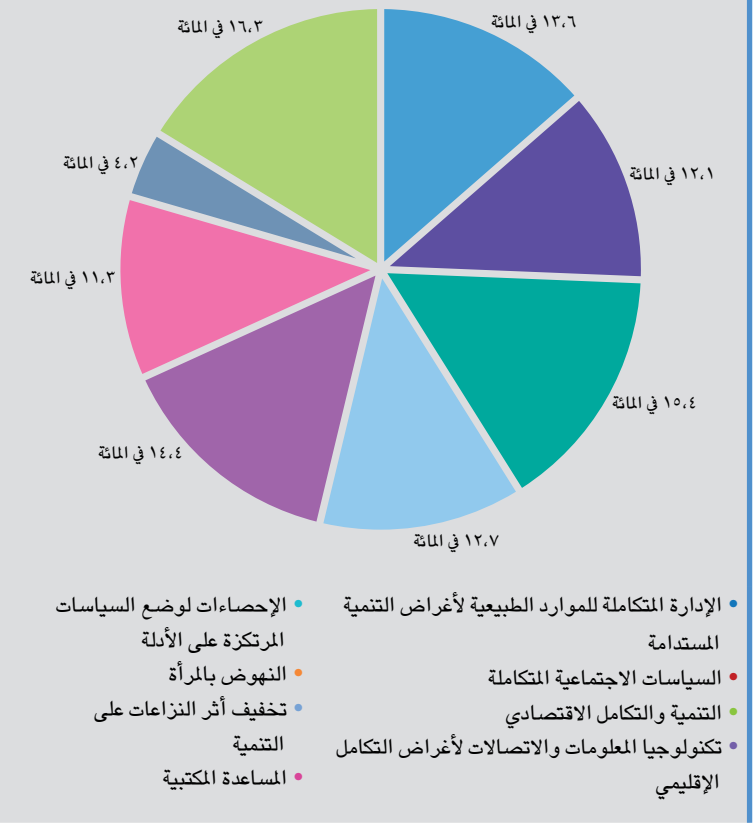

الجدول ٢. المشاريع الحالية الممولة من حساب التنمية مع ميزانيتها ونفقاتها حتى عام ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)

اسم المشروع	سنة إطلاق المشروع	سنة نهاية المشروع	الميزانية	النفقات حتى عام ٢٠١٠
شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة	٢٠٠٦	٢٠١١	٩٧٠ ٠٠٠	٩٣٦ ٦٥٩
تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والمؤشرات والحسابات البيئية في منطقة الإسكوا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠٠٧	٢٠١١	٦٠٢ ٠٠٠	٥٨٣ ٦٠٤
التنمية البشرية بالمشاركة في بلدان ما بعد النزاع	٢٠٠٩	٢٠١١	٥٠٠ ٠٠٠	٢٣٣ ٣٧٠
المجانسة الإقليمية للتشريعات السيبرانية من أجل تعزيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية	٢٠٠٩	٢٠١١	٤٠١ ٠٠٠	١٠٧ ٩٤٤
تعزيز القدرة على التفاوض بشأن المعاهدات الثنائية للاستثمار في منطقة الإسكوا	٢٠١٠	٢٠١٤	٥٠٢ ٢٠٠	٥٣ ٥٦٢
المجموع			٢ ٩٧٥ ٢٠٠	١ ٩١٥ ١٣٨

الجدول ٣. المساهمات الطوعية المقدمة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)

الجهة المانحة	المبلغ
٢٠٠٨	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧٤٧ ٤٧٨
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٣١ ٥٨٦
مؤسسة الملك خالد	١١٦ ٦١٣
جامعة صلاح الدين – هولير	٥٣ ٠٨٤
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	٣٥ ٠٠٠
جهات أخرى	٥٣ ١٢٧
المجموع لعام ٢٠٠٨	١ ١٣٦ ٨٨٨
٢٠٠٩	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨٢٧ ١٤٤
مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر	١٢٥ ٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للمرأة	٣٥ ٠٠٠
وزارة النقل، اليمن	١٩ ٩٨٣
هيئة تنمية المجتمع، دبي	١٩ ٢١٠
جهات أخرى	٥١ ٦٦٧
المجموع لعام ٢٠٠٩	١ ٠٧٨ ٠٠٤
٢٠١٠	
صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق	١ ٤٤٨ ٦٩٥
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي	١ ٢٢٥ ٩٥٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨٤٤ ٠٦٨
البنك الدولي	٢٠٠ ٠٠٠
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	١٢٠ ٠٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقاً)	٧ ٠٠٠
المجموع لعام ٢٠١٠	٣ ٨٤٥ ٧١٨

عمل الإسكوا

عمل الإسكوا الفني

البرنامج الفرعي ١	الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
البرنامج الفرعي ٢	السياسات الاجتماعية المتكاملة
البرنامج الفرعي ٣	التنمية والتكامل الاقتصادي
البرنامج الفرعي ٤	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي
البرنامج الفرعي ٥	الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة
البرنامج الفرعي ٦	النهوض بالمرأة
البرنامج الفرعي ٧	تخفيف أثر النزاعات على التنمية

دعم البرامج

تخطيط البرامج والتعاون الفني

الإدارة

الإعلام والاتصالات

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

توجد في غربي آسيا مناطق قاحلة وأخرى شبه قاحلة وهي تحتوي على موارد مائية قليلة جداً واحتياطي نفطي ضخم. وتؤثر إدارة هذه الموارد الطبيعية مباشرة على المياه والطاقة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويساهم في تعقيد هذا الوضع اعتماد العديد من البلدان الأعضاء على موارد المياه العذبة التي تنبع خارج المنطقة العربية، وانتشار أساليب تحلية المياه التي تستهلك الكثير من الطاقة لتلبية الحاجات الأساسية من المياه في عدد من البلدان الأعضاء، وأهمية القطاع الزراعي لتوليد الدخل والحد من هجرة سكان الريف إلى المدن، في حين أن أجزاء أخرى من المنطقة تفتقر إلى الحد الأدنى من مياه الشرب النظيفة ومصادر موثوقة للطاقة الكهربائية. وأدت الثروة النفطية التي تتمتع بها المنطقة إلى ظهور أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة تسببت في انحراف التنمية نحو النمو المعتمِد على الطاقة وتبديد الموارد التي كان يمكن استعمالها لتلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وما يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في المنطقة هو تغيّر المناخ الذي يفاقم مشكلة ندرة المياه العذبة ويزيد من الظواهر المناخية الشديدة مثل موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير. وقد تشهد البلدان الأعضاء أيضاً موجات متسارعة من التصحر وجفاف التربة وتآكلها وارتفاع مستوى سطح البحر والتلوث البحري، مما سيؤثر على المدن الساحلية والمرافق السياحية ومنشآت الطاقة في أنحاء المنطقة. وسيزداد الضغط على الموارد المائية التي هي أصلاً نادرة، وذلك بسبب زيادة الطلب على المياه العذبة لأغراض الشرب والري نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتزايد عدد السكان. كما يمكن أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على مصانع تحلية المياه التي توفر ثلثي الموارد المائية اللازمة لتلبية حاجات بلدان مجلس التعاون الخليجي التي يُعتبر نصيب الفرد من انبعاث غازات الدفيئة فيها من بين أعلى المعدلات في العالم. وسيؤدي انعدام القدرة على التكيف مع هذه الظواهر المناخية والتخفيف من آثارها إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتهديد سبل العيش في المناطق الريفية وإلحاق الضرر بالبنية الأساسية في المدن وعرقلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ويُعتبر استعمال الطاقة المتجددة من بين أكثر الأساليب فعالية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. وتتميز المنطقة العربية بإمكانات واسعة غير مستثمرة من حيث الطاقة الهوائية والشمسية التي يمكن أن تساعد في الحد من الآثار السلبية للوقود الأحفوري على البيئة وفي تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وتعتبر كهربة المناطق الريفية

أولوية مهمة إذ تسمح بتزويد القرى النائية بالطاقة الكهربائية. وفي هذا المجال، يكتسب نقل التكنولوجيا أهمية كبرى لتحديد المصادر البديلة والمستدامة وتطبيقها. كما تزداد أهمية الترابط بين المياه والطاقة، حيث أصبح تحديد كمية المياه المستعملة لإنتاج الطاقة وكمية الطاقة المستعملة لمعالجة المياه ونقلها إلى المستهلك مسألة بالغة الأهمية عند تخطيط السياسات.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، تنفذ شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية أنشطة لدعم الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة من خلال إرساء أطر إقليمية للتعاون بشأن الموارد المائية المشتركة، والحصول على الطاقة الكهربائية، ورصد خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، والأساليب التي تسمح بتحفيز التنمية المستدامة من خلال مزاولة الأعمال بطريقة أكثر كفاءة ومراعاة للبيئة. وتنفذ الشعبة هذه الأنشطة من خلال تعزيز أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك في قطاعات المياه والطاقة والإنتاج، وخاصة فيما يتعلق باستعمال الوقود الأحفوري بهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما تساعد الشعبة البلدان على تحديد وفحص ما يهدد أمنها المائي ومعالجته من خلال وضع صكوك قانونية وفنية لإدارة الموارد المائية المشتركة وتقديم الخدمات المرتبطة بالمياه وتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية النادرة والزراعة والطاقة والعمل. وبذلك، تعزز الشعبة قدرات البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد وتنفيذ السياسات والتدابير الرامية إلى تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من خلال إدراج سبل التصدي لتغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية، مع التركيز على التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. ولهذا الغرض، تشجع الشعبة على اعتماد أفضل الممارسات والأساليب لتحسين الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها من خلال استعمال التكنولوجيا الملائمة السليمة بيئياً وذات التكلفة المعقولة، مع الاستمرار في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

رولا مجدلاني
مديرة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية

لمحة عامة

في عام ٢٠١٠، ركزت الشعبة على تسهيل صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة المتكاملة واعتمادها وتنفيذها في إطار الولايات الصادرة على الصعيد العالمي والمنبثقة عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وإعلان الألفية وخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٧ المعني بكفالة الاستدامة البيئية، ونتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في دورته الثالثة عشرة (بالي، ٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) وفي دورته الخامسة عشرة (كوبنهاغن، ٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). وهكذا، طورت الشعبة أنشطتها الرئيسية لعام ٢٠١٠ في إطار نظرة مستقبلية إقليمية طويلة الأجل ووفقاً لأولويات الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وتولت أقسام هذه الشعبة أعمال البحث والتحليل النوعية، ونشر أفضل الممارسات، وبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية وخاصة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة الطاقة وتطبيقات الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري الأنظف، مع مواصلة تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب من خلال إقامة الشراكات مع لجان إقليمية أخرى ومنظمات إقليمية ودولية لتسهيل عمليات التنسيق والإعداد المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الإقليمية والعالمية بشأن التنمية المستدامة.

وتعمل الشعبة على تحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية

لجميع سكان المنطقة. كما تؤدي الشعبة دور المنتدى لتشجيع الحوار حول السياسات كوسيلة لتعزيز التآزر بين البلدان الأعضاء بشأن القضايا ذات الأولوية في التنمية المستدامة، وتسهيل التعاون فيما بين هذه البلدان حول إدارة الموارد المائية المشتركة وتطوير شبكات الطاقة، والمساهمة في زيادة وعيها بالآثار المحتملة لتغيّر المناخ على الموارد المائية.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

تعاونت الشعبة، في خطوة رائدة، مع شركاء إقليميين ودوليين لإجراء أول تقييم لآثار تغيّر المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية كلها بناء على نماذج مناخية عالمية وإقليمية وأدوات لإعداد النماذج الهيدرولوجية. ويُجرى هذا التقييم في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، التي اعتمدت كمبادرة مشتركة بين عدة وكالات في إطار مجموعة العمل المواضيعية المعنية بتغيّر المناخ لآلية التنسيق الإقليمي في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠، وصادق عليها لاحقاً المجلس الوزاري العربي للمياه. وبعد سلسلة من اجتماعات فرق الخبراء بمشاركة منظمات إقليمية ومتخصصة تابعة للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية، وُضع الإطار الرسمي للمبادرة الإقليمية في شهر أيار / مايو ٢٠١٠ واعتمدت المبادرة كمشروع مشترك بين عدة وكالات بقيادة الإسكوا في إطار مجموعة العمل المواضيعية بشأن تغيّر المناخ لآلية التنسيق الإقليمي. وتستند هذه المبادرة إلى أربع ركائز هي: إدارة المعرفة، وتقييم آثار تغيّر المناخ وقابلية التأثر به، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات. وسوف تؤدي هذه المبادرة إلى تحديد نوعية وكمية الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ على البلدان الأعضاء من حيث موارد المياه العذبة والمراكز السكانية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والسياحة. وفي شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، تلقت هذه المبادرة الإقليمية منحة سخية من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي التي تدعم مشروعاً تديره الإسكوا وستنفذه بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية للمنطقة العربية (MDG+)

وفقاً لتقديرات الإسكوا المستندة إلى إحصاءات البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد قطاع المياه والصرف الصحي، المنشورة في تقرير «التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي ومياه الشرب: تحديث عام ٢٠١٠»، فإن حوالي ٥٧ مليون نسمة من أصل العدد الإجمالي للسكان العرب المقدر بنحو ٣٤٥ مليون نسمة (أي بنسبة ١٧ في المائة) لا يحصلون على مصادر محسّنة لمياه الشرب، و٧٦ مليون نسمة (أي بنسبة ٢٢ في المائة) لا يحصلون على مرافق محسّنة للصرف الصحي. وتنص الغاية ٧ (ج) المتصلة بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية على «تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥». لكن وبما أن العديد من سكان المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية يمكنهم الوصول إلى البنية الأساسية للمياه ولكنهم لا يحصلون على المياه النظيفة من خلالها، فالمؤشرات المستعملة حالياً لتقييم فرص الوصول إلى البنية الأساسية لتوزيع المياه وإلى خدمات الصرف الصحي لا تعكس حقيقة الأمر الواقع. ولمعالجة هذه المشكلة، أوكل المجلس الوزاري العربي للمياه إلى الإسكوا في دورته الأولى المنعقدة في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ثم في دورته الثانية المنعقدة في تموز / يوليو ٢٠١٠، مهمة توجيه آلية إقليمية لتحسين رصد إمدادات المياه والصرف الصحي. ومن بين الجهود المبذولة في هذا الإطار في عام ٢٠١٠، إعداد مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة لتقييم جودة واعتمادية خدمات

إمدادات المياه والصرف الصحي بمزيد من الدقة، وإعداد استمارة استبيان لجمع المعلومات بشأن هذه المؤشرات. وتتعاون الإسكوا مع الجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية لوضع آلية إقليمية لمتابعة قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه وإعداد التقارير نصف السنوية المطلوبة بموجب هذه القرارات.

زيادة تنافسية المشاريع الريفية الصغرى وربحيتها

في عام ٢٠١٠، نفذت الإسكوا مشروعاً نموذجياً يهدف إلى زيادة تنافسية وربحية مجموعة من المشاريع الصغرى المتخصصة في صناعة المنتجات الحِرفية اليدوية والتي تديرها نساء في منطقة بعلبك الريفية في لبنان. وبالتعاون مع جمعية «الأنامل الذهبية»، وهي مجموعة لدعم المرأة ناشطة في المنطقة، نظمت ثلاث ورشات عمل تدريبية حول إنتاج أربعة أنواع من التطريز اليدوي التقليدي، وطرق تحضير مجموعة من المأكولات التقليدية، والتقنيات المستعملة لوضع استراتيجيات التسويق وزيادة فرص جمع الأموال وإنشاء مشروع عمل وتطويره. واستفاد من هذه الورشات التدريبية أكثر من ثلاثين امرأة في المجتمع المحلي، اكتسبن المهارات اللازمة لمزاولة أنشطة مدرة للدخل.

ونظراً لارتفاع معدلات الفقر والأمية في المنطقة، وخاصة بين النساء، كان لهذا النوع من التدريب وقع مهم لأنه زود النساء بالمهارات اللازمة التي تسمح لهن بمزاولة أنشطة مدرة للدخل في منازلهن. أما الفائدة الثانية لهذا التدريب فتمثلت في الحفاظ على التقنيات التقليدية التي هي على طريق الزوال نتيجة عدة عوامل منها الفقر والهجرة. وأبرز المشروع أهمية البناء على المعرفة المحلية والموارد الزراعية التي هي القطاع الأهم في المنطقة مع محاولة تطوير منتَج قابل للتسويق ويجذب السكان المحليين والسياح على حد سواء.

مشاريع الطاقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتطلب كفالة استدامة قطاع الطاقة في المنطقة وتلبية متطلبات الإدارة الفعالة لتغيّر المناخ اعتماد سياسات لتحسين كفاءة الطاقة وتطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة. وقد نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الاتحاد العربي للشباب والبيئة التابع لجامعة الدول العربية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، اجتماع فريق خبراء حول الترويج لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (بيروت، ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠). وأبرز الاجتماع قدرة المشاريع المنفذة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال خدمات الطاقة على توليد فرص عمل للشباب. وتكثر الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإطلاق المشاريع، خاصة في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. وتشمل هذه الفرص إجراء الدراسات والاستقصاءات والاستشارات، إضافة إلى تصميم المشاريع ذات الصلة وتصنيعها وإدارة مبيعاتها وتسويقها وتركيبها وتشغيلها. ونظراً لاتساع نطاق هذه المشاريع وفرص العمل، من الأهمية بمكان إدراج تطوير الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذه المجالات في الخطط الاقتصادية الوطنية.

نهج تطوير سبل العيش المستدامة

تؤدي إمدادات الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي غير الكافية في المناطق الريفية والمناطق النائية والمناطق الحضرية الفقيرة، إلى جانب الاستعمال المحدود للتقنيات البيئية المستدامة، إلى التأثير سلباً على فرص توفير العمل وتوليد الدخل. وينبغي أن يتم التصدي لندرة الموارد المائية وغيرها من العوامل التي تهدد قاعدة الموارد الطبيعية، على نحو شمولي من خلال التركيز بشدة على رفاه السكان والموارد الطبيعية التي يحصلون عليها. وبهذه الطريقة، فإن تيسير اعتماد النهج القاضي بتطوير سبل العيش المستدامة يعزز إدارة الموارد الطبيعية المستنفَدة والمتدهورة بسرعة في المنطقة، وهو يشمل

سلسلة من الأنشطة بدءاً بالترويج لتكنولوجيا تربية النحل وصولاً إلى إنشاء حدائق الأسطح للتخفيف من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي في حالات انعدام الاستقرار السياسي وتزايد الكثافة السكانية وانخفاض فرص الحصول على الموارد الطبيعية. وقد يسمح هذا النهج أيضاً بعكس حركة الهجرة من الريف إلى المدن من خلال تحسين الظروف في المناطق الريفية. وعلى غرار ما يحصل في إطار الاقتصاد الأخضر من توفير مصادر الدخل الإضافية، يمكن أن تصبح هذه المبادرات القوة الدافعة لتحسين سبل العيش وكفالة التنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠١٠، خُصصت كمية ملحوظة من الموارد لتوضيح مفهوم النهج القاضي بتطوير سبل العيش المستدامة وترويجه في المنطقة، وتكللت هذه الجهود بتنظيم اجتماع فريق خبراء حول الممارسات الفضلى لتوفير سبل عيش مستدامة في الأرياف في منطقة الإسكوا (بيروت، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). وقام المشاركون في الاجتماع باستعراض ومناقشة الدليل الفني الذي سيصدر بشأن الأساليب التي يمكن أن تعتمدها البلدان لإدراج نهج تطوير سبل العيش المستدامة في تخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها. وأتيحت للخبراء في الاجتماع فرصة مناقشة بعض المسائل مثل إدارة الموارد الطبيعية وإدارة القضايا الناشئة بما فيها تغيّر المناخ والاقتصاد الأخضر، وتبادل وجهات النظر والتجارب بشأن تأثير هذا النهج على الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

الطريق إلى الأمام

التخفيف من تغيّر المناخ للحد من الفقر

أنجزت الإسكوا في عام ٢٠١٠ وثيقة مشروع ممول من حساب التنمية بشأن بناء القدرات للتخفيف من تغيّر المناخ في سبيل الحد من الفقر في غربي آسيا، وهو برنامج يتوخى إنجاز الأهداف المرسومة لتشجيع التطبيقات التكنولوجية للطاقة المتجددة. وقد وُضع هذا المشروع للتصدي لواقع قائم في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، حيث تعيش نسبة عالية من السكان في مناطق ريفية منعزلة وتعتمد بشكل أساسي على الكتلة الأحيائية في توفير الحطب والفحم لتلبية حاجاتها إلى الطاقة. ويهدف المشروع إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة في تلك المناطق وتوعية صانعي السياسات وأفراد المجتمع المدني بشأن أساليب الاستفادة من تقنيات الطاقة المتجددة لتعزيز أمن الطاقة وبناء قدراتهم في هذا المجال. وستسعى الإسكوا إلى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في القاهرة من أجل تنفيذ أنشطة المشروع ووضع المبادئ التوجيهية والنماذج التدريبية. وسوف يستفيد المشروع من تأسيس «المركز المعني بابتكار التكنولوجيات النظيفة» حيث تنوي الإسكوا، بالتعاون مع اليونسكو، تنظيم سلسلة من الأنشطة المعنية بنقل التكنولوجيا وبالبحث والتطوير.

النقل المستدام

نظراً لكثرة استهلاك الطاقة في قطاع النقل، تكتسب مسألة النقل المستدام زخماً متزايداً داخل منطقة الإسكوا وفي العالم. وستنظم الشعبة في عام ٢٠١١ وبالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، حلقة نقاش حول النقل المستدام في المنطقة العربية، تركز على كفاءة الطاقة والوقود الأنظف والإدارة المتكاملة لقطاع النقل وتمويل مشاريع النقل المستدام. كما ستنظم الشعبة، بالتعاون مع مركز الغاز التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، اجتماع فريق خبراء حول الترويج لخفض الانبعاثات في قطاع النقل يعقد في بيروت يومي ٥ و٦

تموز / يوليو ٢٠١١، لعرض الجهود الناجحة في خفض الانبعاثات والتخفيف من آثارها مع التركيز على التجربة الأوروبية. وستستكمل هذه الأنشطة بإعداد دراسة متخصصة بشأن السياسات والإجراءات التي تشجع على استعمال الطاقة المستدامة في قطاع النقل في منطقة الإسكوا.

مخزون المياه المشتركة في غربي آسيا

تعمل الإسكوا، من خلال مشروع المياه الذي تنفذه بالاشتراك مع المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية في إطار التعاون بين الإسكوا وحكومة ألمانيا، على إعداد تقرير عن مخزون المياه المشتركة في غربي آسيا من المقرر أن يصدر في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. وسيكون هذا التقرير الأول من نوعه في تحليل ورسم خريطة الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة بين البلدان العربية. ويهدف هذا التقرير إلى دعم الحوار والتعاون بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الإسكوا من خلال تقديم المعلومات، وسوف يتضمن فصولاً مواضيعية إضافة إلى فصول عن أحواض المياه المشتركة وخرائط.

إعداد مشروع إطار قانوني للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية

أوكل المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية المنعقدة في تموز / يوليو ٢٠١٠ إلى الإسكوا مهمة

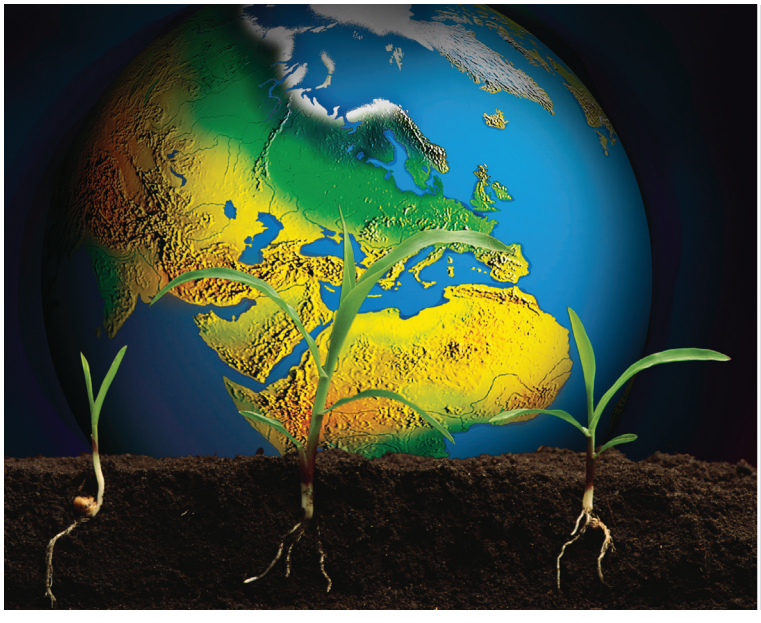

إعداد مشروع إطار قانوني للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية في إطار شراكة مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع لجامعة الدول العربية وبالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومعهد ستوكهولم الدولي للمياه. وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، عُقد اجتماع استشاري للخبراء مع جميع الشركاء، بدعم من المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية، صدرت عنه ورقة معلومات أساسية سوف تستعمل كأساس لاجتماع استشاري حكومي دولي رفيع المستوى سيُعقَد بشأن مشروع الإطار القانوني مع مندوبين من البلدان العربية، وذلك في بيروت، من ٢٤ إلى ٢٦ أيار / مايو ٢٠١١.

الاقتصاد الأخضر والتحضيرات لمؤتمر ريو+٢٠

استجابة للأزمات المالية والغذائية والمناخية التي أثرت على الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، انتقل مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى صُلب خطط العمل الدولية، مرسِّخاً الركائز الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال تعزيز التكامل. واعترافاً بالدور المتنامي للاقتصاد الأخضر، تم اختيار مفهوم الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ليكون أحد المواضيع الرئيسية التي سيركز عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف اختصاراً بمؤتمر ريو+٢٠، والذي سيُعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل من ٤ إلى ٦ حزيران / يونيو ٢٠١٢. كما سيركز المؤتمر على الإطار المؤسسي المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، وستعدّ الشعبة تقريرين عن هذين الموضوعين في سياق تحضيرها للمؤتمر.

وستنظم الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول السياسات الاقتصادية التي تدعم التحول إلى اقتصاد أخضر في المنطقة العربية، تعقد في بيروت يومي ٢٠ و٢١ تموز / يوليو ٢٠١١، وتهدف إلى بناء قدرات الموظفين الفنيين في وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية في المنطقة. كما ستنظم الإسكوا، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مؤتمراً حول دور الصناعات الخضراء في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في

المنطقة العربية، يُعقد في بيروت من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١١، وتقدم خلاله مجموعة من العروض بالإضافة إلى عقد حلقة نقاش لاستعراض مشروع خطة العمل العربية للصناعات الخضراء. وستناقش خطة العمل إلى جانب التقريرين المذكورين أعلاه في الاجتماع التحضيري العربي الإقليمي الذي ستنظمه الإسكوا ويُعقد في القاهرة يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ لصياغة مبادرة وزارية عربية حول الاقتصاد الأخضر للنظر فيها واعتمادها في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي يُعقد في القاهرة يومي ٢١ و٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. وستشكل هذه المبادرة إطاراً موحداً للعمل وتعزز موقف البلدان العربية في مؤتمر ريو+٢٠ الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

تدعم شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا البلدان الأعضاء في مجال وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان أن تكون عملية تحقيق التنمية الاجتماعية أكثر شمولاً وعدالة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للشعبة في دعم التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء؛ والقيام بدور المنتدى الإقليمي لتبادل التجارب والممارسات الجيدة؛ وتقديم المساعدة الفنية للبلدان بناء على طلبها؛ وزيادة التفاعل بين منطقة غربي آسيا ومناطق العالم الأخرى في مجال التنمية الاجتماعية.

وركزت الشعبة أنشطتها المعيارية وفي مجال التعاون الفني في عام ٢٠١٠ على سلسلة واسعة من السياسات الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة كالفقراء والعاطلين عن العمل والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق الحضرية من ذوي الدخل المنخفض والمهاجرين الدوليين. والتفتت أيضاً إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني وتفعيل الحوار الاجتماعي، واكتسب عملها في هذا المجال طابعاً ملحّاً نظراً إلى التطورات التي تشهدها المنطقة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

وساهمت الشعبة بشكل أساسي في إنجاز الأهداف والأنشطة الرئيسية للإسكوا في مجالات السياسات الاجتماعية المتكاملة، والسكان والتنمية، والتنمية بالمشاركة، والتنمية الاجتماعية في المناطق الحضرية. ولا بد من التوقف عند مساهمتها الكبيرة في الموضوع الرئيسي للدورة السادسة والعشرين للإسكوا، الذي تمحور حول أبرز التحديات التي تواجه الشباب في المنطقة. فقد أعدت الشعبة دراسة رئيسية عن السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب وكتيباً عن تنمية الشباب في منطقة الإسكوا، واشتركت في التحضيرات لحلقة النقاش الوزارية التي عقدت حول السياسات الوطنية للشباب خلال الدورة.

ولأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تزل في طليعة بنود جدول الأعمال الدولي للتنمية وستزداد أولوية مع الاقتراب من موعد استعراضها في عام ٢٠١٥، ستساهم الشعبة في النقاش المقبل حول مستقبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال الاضطلاع بدور رائد في إصدار مطبوعة مشتركة بين اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين المقبلة، حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وستنظر لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للإسكوا خلال دورتها الثامنة التي ستعقد في بيروت يومي ٢٤ و٢٥ آذار / مارس ٢٠١١ في عدد من القضايا الرئيسية من وجهة نظر حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وستواصل الشعبة الاستجابة للتطورات الاجتماعية والسياسية في المنطقة من خلال التركيز على مجالات التنمية الاجتماعية الأساسية وهي مشاركة المجتمع المدني، والنهوض بالشباب، وتوفير الضمان الاجتماعي، وسياسات سوق العمل ذات التوجهات الاجتماعية، والحد من الفقر، والهجرة الدولية.

فريديريكو نيتو
مدير شعبة التنمية الاجتماعية

لمحة عامة

تعهدت حكومات الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ٦–١٢ آذار / مارس ١٩٩٥) برعاية تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص ومشاركة جميع الناس بمن فيهم الفئات الضعيفة. وأعيد تأكيد هذا الالتزام في إعلان الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ ودعا جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التنمية الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠١٥. غير أن خمس عشرة سنة مرت على اعتماد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، ولم يبق إلا خمس سنوات على حلول الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال المجتمع الشامل للجميع هدفاً بعيد المنال في غربي آسيا ومناطق أخرى من العالم. والصورة التي رسمتها عمليات التقييم الإقليمية والعالمية الحديثة لمؤشرات التنمية لم تكن متجانسة: فبالرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في بعض المجالات كالتعليم والصحة، لا تزال الفوارق الاجتماعية والاقتصادية قائمة على المستويين الإقليمي والوطني. وقد أضفت التطورات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في المنطقة بُعداً جديد على التحديات القديمة في مجالات التكامل الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية التشاركية.

واستجابت الشعبة لهذه التحديات الناشئة من خلال تعزيز أنشطتها المعيارية وفي مجال التعاون الفني بهدف نشر التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع في المنطقة، مركزة على التدابير التي تردم الفجوة الاجتماعية الحضرية. وهي تولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة من فقراء وعاطلين عن العمل وشباب ومسنين وذوي احتياجات خاصة ومهاجرين.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

تعميم قضايا الشباب

أدرك المجتمع الدولي ضرورة تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم للمشاركة كجهات فاعلة في العملية الإنمائية منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وقد مهد البرنامج الطريق أمام العمل الوطني والدولي الفعال من خلال وضع إطار شامل لمعالجة قضايا الشباب الحساسة بهدف تمكينهم من أداء دور رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقوم الشعبة بدور إقليمي محوري في مساعدة البلدان الأعضاء على صياغة سياسات وطنية للشباب تساهم في تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وذلك من خلال سلسلة من الأنشطة المعيارية وفي مجال التعاون الفني بما فيها الورشات التدريبية والاجتماعات.

وركزت الإسكوا في هذا الإطار على السياسات الوطنية للشباب كموضوع رئيسي لدورتها السادسة والعشرين (بيروت، ١٧–٢٠ أيار / مايو ٢٠١٠). وتناولت الدورة قضايا الشباب البارزة في حلقة نقاش وزارية اختتمت باعتماد «الإعلان الاسترشادي بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة للتنمية»، بهدف المضي قدماً ببرنامج النهوض بالشباب في المنطقة. ووفرت الشعبة دعماً فنياً كبيراً للدورة الوزارية وهي تواصل تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء لتطوير السياسات المعنية بالشباب.

التنمية التشاركية

واصلت الإسكوا في عام ٢٠١٠ عملها على تحسين الشراكات القائمة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات

المجتمع المدني في مجال صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها، ولا سيما في البلدان الخارجة من حروب ونزاعات مسلحة. وهي تعمل على تنفيذ مشروع رئيسي أطلق في عام ٢٠٠٩ في مجال التنمية البشرية القائمة على المشاركة في كل من العراق وفلسطين ولبنان واليمن. وعُقدت في هذا الإطار ورشتا عمل متتاليتان (بيروت، ١٥–٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ و٢٧ أيلول/سبتمبر – ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) لبناء القدرات الوطنية في مجال التنمية التشاركية وتدريب المدرِّبين، شارك فيهما عدد من المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، فتبادلوا المعارف والتجارب في هذا المجال. وقد استفاد عدد من المشاركين من الخبرة التي اكتسبها في ورشتي العمل لوضع برامج تدريبية لبلده على أساس مبدأ تدريب المدرِّبين.

وعقدت الإسكوا بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ثلاثة منتديات إلكترونية إقليمية رئيسية حول التنمية التشاركية بمختلف أبعادها، كانت فرصة لقيام حوار بناء فيما بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجهات الأكاديمية والمنظمات الإقليمية والدولية. وتطرق النقاش في هذه المنتديات إلى قضايا أساسية تتعلق بالمشاركة في السياسات العامة وبدور وسائل الإعلام في التنمية والتكامل الاجتماعي. وبناءً على طلب المشاركين، أعدت الشعبة تقريراً تضمن أبرز القضايا التي نوقشت في المنتديات الثلاثة بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات.

سياسات سوق العمل

يُعتبر العمل مصدرَ الدخل الأساسي لمعظم الناس، لذا، فمن الطبيعي أن تقع سياسات سوق العمل في صلب سياسات التنمية الاجتماعية. وتتشابك سياسات سوق العمل مع سياسات قطاعات أخرى كالتعليم والحد من الفقر، ومع سياسات الاقتصاد الكلي، مما يتطلب منها قدراً كبيراً من المرونة والتكامل. وإذ أدركت الإسكوا هذا الترابط، أطلقت مبادرة إقليمية للتصدي للتحديات المتعلقة بالعمل التي تواجه حكومات المنطقة، ومنها إنتاج بيانات دقيقة ووفيرة في الوقت المناسب عن قضايا أسواق العمل كي يسترشد بها صانعو السياسات والباحثون وغيرهم من أصحاب المصلحة، في السياسات التي يضعونها لمعالجة تلك القضايا.

واعتمدت الشعبة لهذه الغاية نهجاً يقوم على التفاعل والمشاركة في جمع المعلومات، طلب في إطاره من جميع البلدان الأعضاء تعيين جهة اتصال للمساعدة في تنسيق جمع المعلومات من مختلف الوزارات والمؤسسات. وعلى ضوء المعلومات التي تلقتها الشعبة والأبحاث التي أجرتها، أعدت دراسة حول إحصاءات العمل وهيكلياته والتحديات التي تواجهه في منطقة الإسكوا. وشاركت ثمانية من البلدان الأعضاء هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وفلسطين وقطر واليمن في هذا العمل إدراكاً منها لأهميته. وأدت المشاركة الواسعة لقطاعات حكومية مختلفة في تلك البلدان إلى توفير مجموعة كبيرة من البيانات وسهلت تحليلها، كما ولدت لدى المسؤولين الذين شاركوا في المبادرة شعوراً بأنها تعود إليهم.

ذوو الاحتياجات الخاصة

تشمل الأسباب الأكثر شيوعاً لحالات الإعاقة في المنطقة الأمراض المعدية وسوء التغذية والأمراض المزمنة والعيوب الخلقية، وإن كان بالإمكان الوقاية منها. أما الإعاقات الناتجة عن حوادث السير وظروف العمل والنزاعات الأهلية ففي ازدياد مستمر. ومن بواعث القلق العدد الكبير من حالات الإعاقة الناتجة عن النزاعات والحروب في السودان والعراق وفلسطين ولبنان. ومع تزايد النزاعات في المنطقة، تزداد صعوبة إحصاء حالات الإعاقة لأنها لا تنحصر بالحالات الجسدية بل تشمل أيضاً الاضطرابات العقلية والنفسية التي غالباً ما تهملها التعدادات والمسوح وبالتالي تبقى غير مبلغ عنها في معظم الحالات. وفي إطار مساهمة الإسكوا الحالية في تنفيذ العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة (٢٠٠٤–٢٠١٣)، واصلت شعبة التنمية الاجتماعية الدعوة إلى مقاربة مسألة الإعاقة من خلال اعتماد نهج قائم على الحقوق، ونشرت في عام ٢٠١٠ تقريراً عن الإعاقة والفقر وورقة عمل عن

الممارسات الإقليمية والدولية التي ترعى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل.

ردم الفجوة الحضرية

تواجه بلدان منطقة الإسكوا تحديات متنوعة نتيجة للتحضر السريع. ولمعالجة الفوارق الاجتماعية التي تولدها عملية التحضر، عقدت الشعبة اجتماعاً لفريق خبراء حول «تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو إنشاء مدن للجميع» (بيروت، ٢٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). وركز الاجتماع على البعد المكاني للفجوة الحضرية وعلى التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في تأسيس مدن أكثر شمولاً للجميع. وخصصت جلسة لمناقشة تصميم التقرير المقبل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن «حالة المدن العربية» الذي سيتضمن مساهمات من الإسكوا ومن منظمات إقليمية أخرى. وتعمل الشعبة في إطار متابعتها للاجتماع على إعداد تقرير رئيسي يركز على البعد المكاني للفجوة الحضرية، ويتضمن استراتيجيات ترمي إلى تحقيق التحضر الشامل للجميع، والعدالة الاجتماعية، والتوازن الاقتصادي.

الطريق إلى الأمام

ستواصل الشعبة سعيها في المستقبل القريب إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية تعزز التنمية الاجتماعية العادلة والشاملة للجميع في خمسة مجالات رئيسية هي: مشاركة المجتمع المدني، والنهوض بالشباب، والضمان الاجتماعي، وسياسات سوق العمل، والهجرة الدولية.

مشاركة المجتمع المدني

في محاولة لدعم المجتمع المدني الذي يساهم في التغييرات الاجتماعية والسياسية الحديثة في عدد من البلدان الأعضاء، ستنفذ الشعبة مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق التنمية التشاركية. ولتحقيق ذلك، ستقوم باستكشاف احتياجات المجتمع المدني وتطلعاته آخذة في الاعتبار أولويات التنمية الاجتماعية وما يواجهها من تحديات ويرافقها من فرص. وستنظم الشعبة في نيسان/أبريل ٢٠١١ في الأردن ورشتي عمل رئيسيتين في مجال بناء القدرات لتدريب مسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني من عدة بلدان أعضاء في الإسكوا على إجراء البحث حول نهج التنمية بالمشاركة.

سياسات سوق العمل

لا تكون استراتيجية التنمية الاجتماعية شاملة إلا إذا تضمنت تدابير لتوليد فرص عمل وتحسين نوعية العمل، ولا سيما للفئات الضعيفة. وقد زادت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة من حدة الفقر والبطالة والضعف، فازدادت الحاجة الماسة إلى سياسات اجتماعية فعالة. وفي سعي الشعبة إلى تلبية احتياجات البلدان الأعضاء في هذا المجال، ستركز عملها في عام ٢٠١١ على صياغة خيارات ضمن سياسة العمالة، من خلال عقد اجتماع لفريق خبراء وورشة عمل إقليمية حول سياسات سوق العمل في شهر آذار/مارس، ونشر تقرير رئيسي حول هذه السياسات.

الضمان الاجتماعي

في ضوء الحاجة الملحة إلى تحسين الضمان الاجتماعي كشرط لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، ستعقد الشعبة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ اجتماعاً لفريق خبراء حول المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي في منطقة الإسكوا. وسيحاول المشاركون في الاجتماع تحديد خيارات للسياسات المعنية بإنشاء نظم للضمان الاجتماعي يمكن الاستفادة منها وتكون ذات تمويل مستدام. وسيبحثون في إمكانية وضع نهج إقليمي للضمان الاجتماعي يمكن عرضه على المنتدى العالمي الثالث للضمان الاجتماعي الذي سيعقد في قطر في عام ٢٠١٣.

النهوض بالشباب

ستواصل الشعبة في عام ٢٠١١ إعطاء الأولوية لقضايا الشباب من خلال خصهم بمجموعة متنوعة من الأنشطة كاجتماع لفريق خبراء يعقد في آذار/مارس حول وضع سياسات وطنية للشباب، ونشر تقرير رئيسي عن موضوع استبعاد الشباب في المنطقة، وتنفيذ مشروع ضخم يموله حساب الأمم المتحدة

للتنمية ويهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية على صياغة سياسات للشباب، وذلك استجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وستتعاون الشعبة مع منظمة العمل العربية على إطلاق مبادرة إقليمية لتشغيل الشباب.

الهجرة الدولية

التحضيرات جارية لتنظيم ورشة عمل أقاليمية حول تعزيز الحوار لتسخير الهجرة لخدمة التنمية في آسيا وغربي آسيا، ستعقد في بيروت في حزيران/يونيو ٢٠١١ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستعمل ورشة العمل هذه على زيادة فهم القضايا المتعلقة بإدارة هجرة اليد العاملة من منظور البلدين المرسِل والمستقبِل، واستكشاف الخيارات الممكنة في إطار السياسات لزيادة كل من التأثير الإيجابي الذي تحدثه الهجرة الدولية في مجال التنمية، والفوائد التي تعود على العاملين المهاجرين وأسرهم وبلدانهم الأم.

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصادي

شهدت منطقة الإسكوا في الماضي غير البعيد مراحل من النمو الكبير نتجت عن اتجاه غير قابل للدوام هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط. فهذا النمو لم يؤد تلقائياً إلى التنمية، ولا إلى انخفاض مستويات الفقر، ولا إلى إيجاد فرص عمل. وفي هذا المجال، كان لشعبة التنمية الاقتصادية والعولمة رؤية جديدة مفادها أن الالتزام بسياسات الاقتصاد الكلي التقليدية سيحول مرحلة النمو الحالية إلى مكسب مرتبط بإطار زمني محدد، تماماً كما حصل خلال الطفرة النفطية في السبعينات من القرن العشرين. فالمنطقة بحاجة إلى تغيير نموذج التنمية الذي تعتمده لإيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر. ويشمل النمط الجديد تطوير القدرات الإنتاجية بشكل يسمح بزيادة العمالة المنتِجة. وستتطرق الشعبة في هذا الإطار إلى عدد من القضايا كالدور الأساسي للطلب المحلي (مع خفض الاعتماد على صادرات السلع الشديدة التقلب والتركيز على استخدام القدرة المتوفرة)؛ ودور سياسة المنافسة في التنويع والتنمية؛ وتنويع الصادرات لتشمل المنتجات ذات القيمة الأعلى؛ وإعادة هيكلة الاقتصاد والإنتاج؛ وتحقيق التكامل الإقليمي؛ والتنسيق بين السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي والسياسة الصناعية لتعزيز الاستثمار؛ واستكشاف وتشجيع السبل الآيلة إلى تعزيز الصادرات التي تنتج عن التنمية بدلاً من التنمية القائمة على التصدير؛ وآثار الديمقراطية والمعرفة والمساواة بين الجنسين على التنمية.

وستعتمد الشعبة لهذه الغاية استراتيجية قائمة على ثلاثة مسارات تدمج إدارة المعلومات بالبحث وتحليل السياسات والتحليل التجريبي، وستدعمها بعمليات رصد وتقييم اقتصادية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. ولا شك أن إدارة المعلومات بشكل فعال ستؤدي إلى إيجاد خيارات في السياسات ذات نوعية عالية، وإلى انتشار أفضل الممارسات وتسهيل تنمية القدرات وبناء المعرفة من خلال الاجتماعات والمشورة الفنية وبعثات الموظفين. أما عمليات البحث وتحليل السياسات والتحليل التجريبي فستركز على القضايا البنيوية والإنمائية الطويلة الأمد بهدف تحسين العمل التحليلي الذي يُعتبر العمود الفقري لمنشورات الإسكوا الرئيسية. ومن هذه الجهود إجراء بحوث استباقية باستخدام تقنيات وضع النماذج والتوقعات لتزويد المنطقة بمعلومات محدثة

بصورة دورية عن التوقعات الوطنية والإقليمية؛ ووضع منهجيات اقتصادية وإحصائية لتقدير تأثير تسهيل التجارة والسياسة التجارية المتبعة على بلدان المنطقة؛ وإطلاق مبادرات لوضع نماذج كلية تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وستجرى عمليات الرصد والتقييم الاقتصادي بشكل متواصل وطنياً وإقليمياً وعالمياً لتحديد قضايا السياسة العامة وتحليلها في الوقت المناسب.

وتعيش منطقة الإسكوا اليوم مرحلة مفصلية تجتاح خلالها الحركات الاجتماعية العديد من البلدان الأعضاء معلنةً أن الأوان آن للتغيير. ولأن حكومات المنطقة وسكانها لم ينجحوا في استغلال الفرص السابقة للقيام بإصلاحات شاملة كان من الممكن أن تؤدي إلى إحراز خطوات جبارة في مجال التنمية، عليهم أن يستفيدوا اليوم من الوضع الراهن. فالانتفاضات من جهة، وسلسلة الأزمات الاقتصادية الحديثة من جهة أخرى كشفت نقاط ضعف النماذج الإنمائية التي كانت معتمدة وأدت إلى التساؤل عن أكثر الطرق فعالية لإعادة تصميم السياسات ووضع الإطار اللازم لتلبية احتياجات كل أفراد المجتمع على نحو كامل، بمن فيهم أكثر الفئات حرماناً. وهذا هو الوقت المناسب لوضع نهج جديد للتنمية، على أن يكون نهجاً شاملاً، يدمج المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويتميز بقوة المؤسسات وبسيادة الديمقراطية لضمان المشاركة على أوسع نطاق ممكن في عملية صنع القرارات؛ وأن يكون نهجاً يخطط لتحقيق نتائج من منظور متعدد التخصصات، بمزامنة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإحلال ديناميات جديدة في السياسة العامة وأطر مؤسسية لا تتعارض مع التنمية كما في الماضي، بل تعمل بحزم على تحقيقها.

طارق علمي
مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة

لمحة عامة

تتضمن شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة أربعة أقسام هي قسم النقل والتجارة، وقسم تمويل التنمية، وقسم التحليل الاقتصادي، ووحدة الأهداف الإنمائية للألفية. تعمل الشعبة من أجل تحسين قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية ناجعة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وإيجاد فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر. وهي تسعى إلى تعزيز التعاون والتكامل على مستوى المنطقة، بما يسهل حركة السلع والخدمات ورؤوس المال عبر الحدود لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها العولمة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من زيادة معرفة أصحاب المصلحة في المنطقة بالقضايا التي يجب مراعاتها عند تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجياته لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإيجاد فرص عمل، وتخفيف حدة الفقر، إنجازاً للأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك توفر الشعبة للمستخدمين النهائيين في المنطقة تحليلات متعمقة لاتجاهات الاقتصاد الكلي وقضايا السياسة العامة المتصلة بها، من خلال إجراء دراسات تشرف عليها فرق من الخبراء؛ ونشر النتائج المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي والتوقعات؛ وإجراء حوار مع أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين بغية زيادة تأثيرهم على صانعي السياسات في البلدان الأعضاء. ويمكن القول باختصار إن دور الشعبة هو توجيه برنامج التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ وتشجيع البحث الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والعالمية؛ وإجراء أبحاث استباقية لتعزيز سمعة الإسكوا كمركز للفكر والبحث؛ وتقديم المشورة في السياسات بناءً على أبحاث أصلية؛ وتحويل توصيات السياسة العامة الناتجة عن التحليل المعياري الذي تقوم به الشعبة إلى تنمية للقدرات وبرامج عمل؛ وتحديد أبرز التحديات التي تعترض طريق التنمية في المنطقة والقضايا الناشئة التي قد تتحول إلى تحديات أساسية تعيق مسارها.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا ٢٠٠٩-٢٠١٠

شكل حجم الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى منطقة الإسكوا بشكل خاص موضوع «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠»، المطبوعة الرئيسية التي تصدرها الإسكوا في كل عام. ووفقاً للمسح فإن الأزمة المالية العالمية أثرت على المنطقة بشكل مباشر من خلال التجارة وتدفقات رؤوس المال، وتسللت إلى اقتصادات المنطقة عبر قنوات هامة هي ضعف سياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة، وهشاشة العلاقة بين التجارة الإقليمية والتكامل المالي، والاعتماد الكبير على الموارد الخارجية في تمويل التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وحلل المسح الوضع الحالي بجميع تفاصيله، واقترح على البلدان الأعضاء أن تطبق فوراً عدداً من استراتيجيات الاقتصاد الكلي لتتمكن من الخروج من الأزمة.

الأهداف الإنمائية للألفية

اتسم أداء المنطقة العربية بالتفاوت فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية حتى قبل وقوع الأزمة المالية العالمية. واستمرت قضايا الأمن تهدد تحقيق هذه الأهداف في البلدان المتضررة من النزاعات بما فيها السودان والعراق وفلسطين. وأبرز وثائق العام ٢٠١٠ ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية هي المطبوعة المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية التي حملت عنوان «التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها». استعرض التقرير ما أحرزته المنطقة العربية من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مضي عشر سنوات على إعلانها خلال مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، وقبل حلول موعد تحقيقها المحدد في عام ٢٠١٥ بخمس سنوات. هذا التقرير الذي يندرج في إطار الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة تحدي الأهداف الإنمائية للألفية والذي يوفر سرداً محدثاً ومفصلاً للتقدم المحرز في المنطقة العربية، يؤكد ضرورة أن تعمد حكومات البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تسريع وتيرة التقدم لو أرادت تحقيق الأهداف المذكورة على النحو المتوخى.

توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية

واصلت الشعبة العمل على تحسين قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ السياسات والتدابير التي أوصى بها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢) وأعيد النظر فيه في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وكان العمل الذي أنجزته الشعبة في عام ٢٠١٠ امتداداً للتقدم المحرز في فترة السنتين السابقة، وركز بوجه خاص على توصيتين من توصيات توافق آراء مونتيري هما تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، وتعبئة الموارد الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحدث نتائج إنمائية.

وفي إطار أنشطة متابعة توافق آراء مونتيري ومؤتمر الدوحة، عقدت الإسكوا بالتعاون مع حكومة دبي مؤتمر دبي الدولي للأوقاف: آليات مبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دبي، ١٦-١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠) لمساعدة صناديق الأوقاف في المنطقة العربية على استكشاف فرص الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الوسيلة المثلى للبدء بتمويل هذه المشاريع في المنطقة. وعقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية (بيروت، ٢٨-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) الذي وفر للبلدان الأعضاء منتدىً لتبادل الخبرات، ودراسة تأثير تحويلات العاملين من الناحية الاقتصادية على الاستهلاك والعمل والفقر والأداء الاقتصادي. وتم في الاجتماع اقتراح سبل لتوجيه بعض الأموال الواردة بشكل تحويلات من العاملين إلى الاستثمار. وأعدت الإسكوا، بالتوازي

مع اجتماع فريق الخبراء، دراسة حول التحديات التي واجهت التقدم الذي حققته البلدان الأعضاء في تمويل التنمية والخطوات المقبلة التي ستتخذها في هذا المجال. حللت هذه الدراسة تأثير الأزمة المالية الأخيرة على تعبئة الموارد المالية في منطقة الإسكوا، ورأت أن الانخفاض في الطلب العالمي وفي أسعار النفط أثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية. وفي الختام، أوصت الدراسة البلدان الأعضاء في الإسكوا باعتماد سياسات مناسبة توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات المنتِجة من اقتصاداتها.

المساعدة الفنية

نظمت الإسكوا في إطار المساعدة الفنية التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ورشتي عمل وطنيتين حول التفاوض على اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي (دمشق، ٢٢-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ وعمّان، ١٩-٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). ساهمت ورشتا العمل في تحسين مهارات ٦٣ مسؤولاً حكومياً من البلدين المضيفين في مجالي التفاوض وفهم الاتفاقات الثنائية حول تجنب الازدواج الضريبي. وفي إطار مشروع حساب التنمية لتعزيز القدرات في منطقة الإسكوا على التفاوض بشأن إبرام معاهدات استثمار ثنائية الذي بدأ في حزيران/يونيو ٢٠١٠ وينفذ بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نظمت الإسكوا ورشتي تدريب وطنيتين حول التفاوض بشأن إبرام اتفاقات استثمار ثنائية (دمشق، ١-٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ وعمّان، ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). ساهمت ورشتا التدريب في تحسين مهارات التفاوض لدى ٥٢ مسؤولاً حكومياً من البلدين المضيفين من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الثنائية وتعريف المشاركين بالإطار القانوني والتنظيمي لعقد هذه الاتفاقات وتسوية النزاعات. ومن الوسائل التعليمية التي اعتمدت لتقريب الصورة التمارين العملية وتمثيل الأدوار. وأشاد المشاركون والحكومات بورشات العمل الأربع لجهتي نوعية المعلومات المقدمة وصلتها الوثيقة بالموضوع.

التعاون بين الوكالات

قدمت الإسكوا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تموز/يوليو ٢٠١٠ بيانات عن تدفقات المعونة المقدمة للتجارة لعام ٢٠٠٩ لإدراجها في تقريرها السنوي ذي الصلة. وواصلت الشعبة من جهتها التعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والصناديق والوكالات الأخرى فساهمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في إعداد المذكرة المفهومية لمشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية حول تسهيل عملية إدماج البلدان النامية بشكل فعال في الاقتصاد العالمي من خلال خطط المعونة المقدمة للتجارة. تقود هذا المشروع الكبير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وستشارك اللجان الإقليمية الخمس في تنفيذه.

الطريق إلى الأمام

ستبحث شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة عام ٢٠١١ في طبيعة ومدى عدم الارتباط بين الأبعاد الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي للتنمية في منطقة الإسكوا، من خلال إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية السابقة. وستقترح، بناءً على هذا التحليل، نموذجاً إنمائياً جديداً يوفق فيما بين عمليات صنع السياسات في مختلف المجالات. وبينما يتضح تماماً أنه لا يمكن وضع نموذج واحد مناسب للجميع، ستركز الشعبة في بحوثها على إبراز العناصر الحاسمة التي لا تتوقف مفاعيلها عند استدامة العملية الإنمائية ومراعاتها للمساواة بين الجميع وحسب، إنما تولد آثاراً تدريجية إيجابية على التنمية البشرية وتؤدي إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان منطقة الإسكوا.

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١

بناءً على النهج الآنف الذكر، سيركز تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١ على الحلقات المفقودة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في محاولة لمعرفة لماذا لم تحدث حالات النجاح المعدودة التي حققتها البلدان العربية على صعيد الاقتصاد الكلي سوى آثار لا تذكر في معالجة عدم المساواة، ولماذا

فشلت في توليد أثر تدريجي إيجابي على التنمية البشرية أو في خفض مستويات الفقر بشكل ملحوظ، بالرغم من خطط التكيّف المعتمدة خلال العقدين الماضيين. وسيستند التقرير إلى تحليل مفصل لوتيرة التقدم التي ينبغي أن تعتمدها البلدان العربية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ليوجه مضمونه إلى السياسات فيحدد الأولويات الأساسية المشتركة بين القطاعات وذات التأثير المضاعف ويقترح عدداً من التدابير على المستويين الوطني والإقليمي. وسيأتي التقرير في وقت يقف فيه العالم العربي عند منعطف حاسم، إذ يشهد نشوء نظم وقيادات وآليات جديدة أو عمليات إصلاح تطال القديم منها، وهي مرحلة ينبغي أن يكون فيها القادة الجدد وغير الجدد مستعدين للإصغاء والتعاون والاستجابة بحماسة وحزم. ولأن ما يتبقى من المهلة التي تفصلنا عن الموعد النهائي في عام ٢٠١٥ لا يتجاوز أربع سنوات، سيدق التقرير ناقوس الخطر منذراً باقتراب الموعد، ويحدد المحركات الأساسية ويدعو إلى اعتماد السياسات اللازمة لتسريع وتيرة التقدم نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

تنامي دور الإغراق المالي والإدماج المالي في التنمية

الإغراق المالي قضية إنمائية تعنى بتمويل الأفراد والمشاريع. والعوائق المرتبطة بضآلة الوصول إلى التمويل تضعف العلاقة بين النمو والعمالة الرسمية، مما يهدد التنمية الاقتصادية الشاملة. ولا يمكن إذاً تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية من دون تحقيق الإغراق المالي والإدماج المالي. وستخص الشعبة في السنة المقبلة هذين المجالين بالاهتمام، فتقيّم بنية المنطقة المالية من خلال تحليل أنماط تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مناقشة دور صانعي السياسات في تعزيز الإدماج المالي.

أنظمة النافذة الواحدة

ستركز شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في عام ٢٠١١ بحوثها وأعمالها في مجال بناء القدرات على إنشاء أنظمة النافذة الواحدة لمعالجة إجراءات وشكليات الاستيراد والتصدير في منطقة الإسكوا. وقد وُضعت هذه الأنظمة كوسيلة فعالة لتسهيل إجراءات التجارة العالمية من خلال استخدام نظام إلكتروني متكامل يستوفي المعايير الدولية. وهي تبسِّط الإجراءات، وتسهل عملية التحقق من البيانات والمعلومات على جميع الأطراف العاملين في مجال التجارة الدولية، وتساهم في تسريع عمليات التخليص الجمركي. طُبقت هذه الأنظمة في العديد من بلدان العالم وأثبتت فعاليتها في تعزيز ورفع كفاءة التسهيلات التجارية. ومن شأن اعتمادها في البلدان الأعضاء في الإسكوا أن يعود بالفوائد نفسها على المنطقة، لذلك ستكون هذه الأنظمة محور أنشطة بناء القدرات التي ستقوم بها الشعبة في السنة المقبلة.

عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق. والمطلوب خلال هذا العقد هو بلوغ معدلات مستقرة لعدد الوفيات الناتجة عن حوادث المرور على الطرق في كافة أنحاء العالم ومن ثم خفض هذه المعدلات، من خلال زيادة الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتعتبر الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق من أهم مشاكل الصحة العامة، وسبباً رئيسياً للوفاة والضرر الجسدي والإعاقة. ولا تقتصر نتائج هذه الإصابات على الضغوطات النفسية والمالية الهائلة التي تتحملها الأسر المتأثرة، إنما تهدد بعرقلة الإنجازات المحققة في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية فتفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصادات الوطنية من خلال تأثيرها المباشر على خدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل من جهة، وتكاليفها غير المباشرة من جهة أخرى. وتفيد التقديرات أن الخسائر العالمية الناتجة عن إصابات حوادث المرور على الطرق تبلغ حالياً ٥١٨ مليار دولار أمريكي وتكلف الحكومات من ١ إلى ٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وإزاء هذه الخلفية من المعاناة الشخصية والاجتماعية والمالية والاقتصادية، ستقيم الشعبة حفلاً لإطلاق عقد العمل من أجل السلامة على الطرق على المستوى الإقليمي

في بيروت، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، تعلن فيه خطة لتنفيذ عقد العمل أعدتها بالاشتراك مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات دولية أخرى في إطار الشراكة العالمية للسلامة على الطرق.

البرنامج الفرعي ٤

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

بلغ الانتشار الواسع حول العالم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستوى لم يسبق له مثيل. ولمواكبة هذا التقدم، وضعت الإسكوا أولويتين على رأس جدول أعمالها هما ردم الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات. وحققت في السنوات الأخيرة تقدماً في هذا المجال شمل إنشاء بوابة مجتمع المعلومات لمنطقة الإسكوا وتوحيد التشريعات الخاصة بالإنترنت. غير أن هذا التقدم لم ينجح في ردم الفجوة الرقمية التي لا تزال واسعة، وتظهر بشكل خاص في أكثر بلدان المنطقة تقدماً كبلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي أقلها تقدماً، وفي البلدان المتضررة من النزاعات.

ولا شك أن ردم الفجوة الرقمية والاستفادة من فوائد مجتمع المعلومات لهما أهمية كبيرة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء، إلا أن القطاعات ذات التقانة العالية لا تزدهر إذا تركت لتنفرد بها قوى السوق، ذلك أن ازدهارها يتطلب تهيئة بيئة استباقية مؤاتية تشمل إطاراً قانونياً وتنظيمياً موثوقاً، وضمان الأمن المعلوماتي، وثقة الحكومات والمواطنين في إمكانية الاعتماد على الفضاء الإلكتروني والخدمات الإلكترونية وفي أمنها. ورغم أن التوسع الذي حققته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة باعتبارها قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته قد جرى بوتيرة جيدة، ما زال هذا القطاع في منطقة الإسكوا دون مستوى التقدم المطلوب، ولا سيما إذا ما قورن بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان التي تنتمي بالفعل إلى اقتصاد المعرفة. وحتى عند تطبيق المشاريع المعنية بتحقيق اقتصاد المعرفة في منطقة الإسكوا، لا يزال دور القطاعين العام والخاص يقتصر على استهلاك التكنولوجيا المتوفرة بدلاً من وضعها وابتكارها. فالمنطقة تحتاج إذاً إلى تحقيق تقدم كبير لردم الفجوة الرقمية كخطوة أولى باتجاه تحويل موقفها المعتاد من مستهلك سلبي إلى مبتكر فاعل.

ويعتبر استخدام الآليات القائمة على البيانات في صنع السياسات أداة قوية في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ولكن على صانعي السياسات التحقق من نماذج القياس المستخدمة ومن توافر بيانات موثوقة يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي لكي يتمكنوا من التحديد بدقة أيّ الاستراتيجيات الإنمائية ستكون الأكثر

فعالية. فلا بد من أن تكون المؤشرات المعيارية ذات صلة بالظروف الوطنية والسياقات الثقافية على تنوعها لضمان أعلى مستويات الفعالية.

وتواصل الإسكوا الإمساك بزمام المبادرة فيما يتعلق بأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الإقليمي والدولي. وقد شمل عملها مؤخراً إجراء دراسات في مجال التشريعات الخاصة بالإنترنت في المنطقة تضمنت بلورة نماذج تشريعية؛ وتطوير المحتوى الرقمي العربي؛ وقياس مجتمع المعلومات؛ وتقديم المشورة المهنية والدعم الفني للبلدان الأعضاء. وأقامت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شراكات لتطوير العديد من أنشطتها، وشاركت في عدد من منتديات الخبراء على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي إطار عملها في مجال بناء القدرات، تساعد الإسكوا البلدان الأعضاء على وضع سياسات وطنية فعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، شجعت الإسكوا هذه البلدان على إنشاء مراصد للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد استفادت خمسة بلدان أعضاء حتى الآن هي الأردن والجمهورية العربية السورية وقطر ولبنان ومصر، من ورشات عمل بناء القدرات ومن نشاطات تحضيرية أخرى نظمتها الشعبة لمساعدتها في إنشاء المراصد المذكورة وتشغيلها وإدارتها. والعمل جار على إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا، ولا سيما بعد توقيع عقد البلد المضيف مع الأردن تمهيداً لافتتاح المركز في عمّان في العام المقبل.

يوسف نصير
مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لمحة عامة

أدى انتشار التكنولوجيا واعتمادها على نطاق واسع في العالم إلى تحويل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى قوى دافعة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، قادرة على إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات والبلدان على حد سواء. إلا أن للبلدان قدرات متفاوتة على التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والمعرفة، والبلدان النامية بوجه خاص عرضة بشكل متزايد لتدني إنتاجيتها وقدرتها الاقتصادية نتيجة للفجوة الرقمية. وإذ أدركت الحكومات العلاقة الوثيقة بين اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأداء الاقتصادي، واصلت الاستثمار بكثافة في المشاريع والمبادرات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف وصول الجميع إلى هذه التكنولوجيات وتعميم الاستفادة منها. ولأن العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية ليست دوماً واضحة أو راسخة، كثرت النداءات الدولية الداعية إلى وضع معايير للمقارنة ورصد التقدم، والتي أطلقتها الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، رغبة منها في تقييم تأثير استثمارها في هذا المجال.

وقد أحدثت تكنولوجيا الهاتف النقال ثورة في الاتصالات على مستوى العالم، وهي الأسرع نمواً في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اليوم. ويتيح العديد من الهواتف النقالة النفاذ إلى الإنترنت بفضل معايير الجيلين الثالث والرابع من الهواتف النقالة وشبكات التكنولوجيا. وانتشر اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا على نحو مطرد في السنوات الأخيرة، ومن غير المفاجئ أن أحد الأهداف التي حددتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وهو ضمان نفاذ أكثر من نصف سكان العالم إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد تحقق قبل موعده المحدد في عام ٢٠١٥ بسنوات عدة.

وشهد العام ٢٠١٠ اختتام منتدى إدارة الإنترنت على الصعيد العالمي، وإطلاق حوار عربي إقليمي حول قضايا حوكمة الإنترنت، مع دعوة من أصحاب المصلحة

في المنطقة إلى إنشاء منتدى عربي لإدارة الإنترنت. أما نقطة التركيز الرئيسية في هذا المجال في منطقة الإسكوا فهي تطبيق نظام أسماء النطاقات العربية، كجزء من معايير أسماء النطاقات المدولة. وبعد تحقيق ذلك، تصبح الإنترنت أداة في متناول جميع المجتمعات الناطقة بالعربية ويسهل عرض الهوية العربية والثقافة العربية عليها.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا

إتماماً لدور الإسكوا كمستودع رئيسي للمعارف للبلدان الأعضاء، أنشأت نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا وهو عبارة عن برمجية ثنائية اللغة (عربية / إنكليزية) تستند إلى قواعد بيانات في تنظيم البيانات وتخزينها وعرضها بطريقة موحدة. يتضمن هذا النظام الذي يستوفي المعايير الإحصائية الدولية قاعدة بيانات أساسية يمكن الوصول إليها من خلال تحميلها على الحاسوب الشخصي أو من أي جهاز موصول إلى الإنترنت (http://esis.escwa.org.lb). وهو مصمم لمساعدة صانعي السياسات والقرارات على اتخاذ قرارات قائمة على معلومات وأدلة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. كما يسهم في زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادلها بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى في المنطقة. وأجرت الشعبة عملية تحديث كبيرة لهذا النظام في عام ٢٠١٠ لتضمن استعداده لاستخدام أحدث التطورات التكنولوجية واستجابته بشكل كامل لاحتياجات البلدان الأعضاء المتغيرة. وستطلق في بداية عام ٢٠١١ سلسلة من الورشات التدريبية على استخدام النظام المحدث.

قياس العلم والتكنولوجيا والابتكار

لا تزال عملية جمع ورصد المؤشرات التي ترسم صورة عن حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة الإسكوا تشكل تحدياً كبيراً. وجعلت الشعبة تعزيز مراصد العلم والتكنولوجيا والابتكار من أولوياتها كي تساعد صانعي القرارات والسياسات على إجراء تحليلات استراتيجية مستنيرة وتعبئة الموارد بشكل فعال. وفي إطار برنامج الإسكوا لبناء القدرات، قدمت في عام ٢٠١٠ الدعم الفني لعدد من البلدان الأعضاء لتشجيعها على إنشاء مراصد العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبعد ورشة عمل بناء القدرات التي عقدت في الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٩، نظمت الشعبة في عام ٢٠١٠ ورشات مشابهة في كل من الأردن وقطر ولبنان ومصر. وركزت ورشات العمل على التوعية بأهمية قياس العلم والتكنولوجيا والابتكار، ووفرت منتدى لأصحاب المصلحة والشركاء لمناقشة الدراسات والسياسات والاستراتيجيات التي أعدتها الإسكوا مسبقاً، وشجعت البلدان الأعضاء على اعتماد خطة عمل لإنشاء مراصد وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وإدارة عملياتها.

شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة

تكلل إنجاز مشروع شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة بالنجاح في عام ٢٠١٠. وكان المشروع قد أطلق في عام ٢٠٠٦ على المستوى العالمي ونفذته لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس بقيادة الإسكوا، بهدف زيادة فوائد نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحرومة إلى أقصى درجة ممكنة من خلال تحويل مراكز الاتصال المتوفرة في بلدان مختارة إلى مراكز شبكية للمعرفة. وأنشأ المشروع بوابة لشبكات المعرفة لمنطقة الإسكوا تتضمن معلومات تهم المجتمعات التي تخدمها. وحرصت أنشطة المشروع على أن يشارك المستفيدون على نحو كامل في الشبكات وأن يكتسبوا ويتبادلوا المعرفة اللازمة لحل مشاكل التنمية في مجالات العمالة والتعليم والصحة وقضايا الجنسين. ومن شركاء المشروع في شقه المتعلق بمنطقة الإسكوا منظمات غير حكومية من الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن. وعُقدت اجتماعات في عام ٢٠١٠ في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر وكان على جدول أعمالها هدفان: إنشاء لجنة توجيهية لشبكة المعرفة، وتعزيز قدرات مراكز المعرفة

المتوفرة لضمان استدامتها إلى ما بعد الانتهاء من إنجاز المشروع.

حوكمة الإنترنت

للالتزامات البعيدة المدى وتدابير السياسات المعبرة عن رؤية وفهم مشتركَين لحوكمة الإنترنت دور في تحويل التهديدات والتحديات المتصلة بالإنترنت إلى فرص للتنمية. وأدت مشاركة أصحاب المصلحة المختلفين بما فيهم الإسكوا وجامعة الدول العربية وحكومات البلدان الأعضاء وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني في المنطقة إلى وضع «خارطة الطريق الإقليمية العربية لحوكمة الإنترنت» التي تشكل إطاراً إستراتيجياً واضحاً يعالج قضية حوكمة الإنترنت من منظور إقليمي. وُضعت خارطة الطريق في عام ٢٠١٠ ومرت عملية عرضها على الرأي العام وأخذ آرائه بمراحل عدة، من ضمنها تنظيم منتدى إلكتروني لهذه الغاية، بالإضافة إلى الاجتماع الخامس لمنتدى إدارة الإنترنت (فيلنيوس، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وتستند هيكليتها إلى مفهوم الإطار المنطقي، فهي تحدد أهدافاً وإنجازات متوقعة في كل من المجالات التالية ذات الأولوية: التمكين المؤسسي، وموارد الإنترنت الأساسية، والنفاذ، والتنوع الثقافي واللغوي، والأمن، والانفتاح.

وخلال الاجتماع الخامس لمنتدى إدارة الإنترنت، شاركت الإسكوا مع جامعة الدول العربية في تنظيم اجتماع حول الحوار العربي بشأن حوكمة الإنترنت، ألقي فيه الضوء على الجهود المشتركة التي تبذلها الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال حوكمة الإنترنت ومسائل النطاق العلوي، وتم إطلاق حوار إقليمي يهدف إلى إلحاق المنطقة العربية بركب الحوكمة العالمية للإنترنت، مع تجديد ولاية المنتدى لخمس سنوات إضافية.

مركز الإسكوا للتكنولوجيا

العمل جار على إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا بناءً على القرارات الصادرة عن الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٠، وعن مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو ٢٠١٠، وبعد توقيع اتفاقية البلد المضيف مع الأردن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتقضي ولاية المركز بمساعدة البلدان الأعضاء في الإسكوا ومنظمات القطاعين العام والخاص في المنطقة على اكتساب الأدوات والقدرات اللازمة لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التكافؤ التكنولوجي مع سائر الأمم والمناطق، والمساهمة في تحويل اقتصادات البلدان الأعضاء إلى اقتصادات تستند إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية.

ومن أنشطة المركز إجراء البحوث والتحليلات؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ ونشر المعلومات وأفضل الممارسات؛ وإنشاء شراكات وشبكات مع المنظمات الإقليمية والدولية وأبرز أصحاب المصلحة؛ وتدريب الموظفين الوطنيين بمن فيهم العلماء ومحللو السياسات العامة؛ وقياس مؤشرات أداء قطاعي الإنتاج والخدمات في نقل المعارف العلمية والتكنولوجية. أما من الناحية العملية، فسيسهل المركز التنسيق والتشبيك بين مراكز التميز الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا لإتمام أنشطة وموارد أخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وسيستضيف المركزَ ويقدم له الدعم كلٌّ من المجتمع العلمي الملكي والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، وسيكون مجهزاً بالموظفين وجاهزاً للعمل في عام ٢٠١١ بخطة عمل تتضمن أنشطة وبرامج عدة.

الطريق إلى الأمام

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

ستواصل الشعبة في عام ٢٠١١ متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع التركيز بوجه خاص على توحيد تدابير مجتمع المعلومات من خلال تطبيق النماذج. وستكمل الأنشطة الهادفة إلى تعزيز القطاع ووضع معايير لمقارنته في منطقة الإسكوا، وتتابع العمل على إعداد بيئة مؤاتية لتطوير الخدمات الإلكترونية العربية. وستشهد المرحلة الثالثة من المشروع الداعم لتسجيل أسماء النطاقات العلوية باللغة العربية جهوداً إضافية من أجل إنشاء سجل «.عربي» و".arab". أما النشاط الوثائقي الرئيسي للعام فسيكون إصدار «الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا ٢٠١١» وهي المطبوعة الرئيسية الصادرة بشكل منتظم عن شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة

باشرت الإسكوا في عام ٢٠١٠ بإعداد دراسة متعمقة حول تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة. ستنشر الدراسة في عام ٢٠١١ وستتضمن تحليلاً لوضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة من وجهتَي نظر مجتمع الأعمال والحكومة، بغية تحديد أنسب الخيارات لتنميته. وستستعرض دور حكومات البلدان الأعضاء في تعزيز هذا القطاع وتقترح مبادئ توجيهية لتسريع تطوره كي يلبي احتياجات اقتصاد المعرفة الناشئ في المنطقة. وستركز الدراسة، من وجهة نظر مجتمع الأعمال، على تحديد العوائق والتحديات التي تعترض طريق تطور قطاع اقتصادي إقليمي مرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقترح حلولاً لزيادة مساهمة القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وستعرض دراسات حالة من بلدان مختارة من البلدان الأعضاء في الإسكوا تتعلق بمساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو الاقتصاد الوطني، وتسلط الضوء على منهجيات ومؤشرات لقياس هذه المساهمة.

توحيد عملية قياس مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا

يخطط قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشعبة لإجراء سلسلة من الأنشطة المرتبطة بمواضيع معينة في عام ٢٠١١، تخصَّص لتوحيد عملية قياس مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا. سيقضي النشاط الأول بإصدار مطبوعة تحمل عنوان «قياس مجتمع المعلومات: نحو بناء نموذج قياس موحد لمنطقة الإسكوا» وتركز على الأخطاء والثغرات الإحصائية التي تشوب نماذج القياس المعتمدة حالياً مع مراعاة خصائص منطقة الإسكوا والمنطقة العربية. وستناقَش النتائج التي تتوصل إليها الدراسة خلال اجتماع لفريق خبراء حول توحيد قياس مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا يُعقد في بيروت، يومي ٣ و٤ أيار/مايو ٢٠١١. وستكلل هذه الجهود بورشة عمل لتدريب أصحاب المصلحة في المنطقة، تكون بمثابة منتدى لنقل المعرفة بأحدث تقنيات ومنهجيات القياس التي ناقشتها المطبوعة واعتمدها اجتماع فريق الخبراء.

تنسيق التشريعات الخاصة بالإنترنت على صعيد المنطقة

ستركز شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملها في عام ٢٠١١ على تنسيق التشريعات الخاصة بالإنترنت على صعيد المنطقة العربية من خلال تنفيذ مشروع يموله حساب التنمية حول تنسيق التشريعات الخاصة بالإنترنت على المستوى الإقليمي لتعزيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية. يهدف المشروع إلى تحسين التكامل الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء وتعزيز قدراتها على بناء قطاع قوي

ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إنشاء البنى الأساسية القانونية والتنظيمية المناسبة. وستعتمد الإسكوا مجموعة من التوجيهات التي

تشمل ستة من مجالات التشريع الخاص بالإنترنت هي حماية البيانات الشخصية، والاتصال الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وحماية المستهلك، والملكية الفكرية، وجرائم الإنترنت. وستنظم هذه التوجيهات القضايا المتعلقة باستخدام الفضاء الإلكتروني، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية، وستتضمن نماذج تشريعية سهلة الاعتماد والتنفيذ على الصعيد الوطني.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

لعل الوقت تأخر لمعرفة ما إذا كان توقع حدوث الحركات الاجتماعية التي بدأت تنتشر في المنطقة العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠ ممكناً فيما لو كانت عملية صنع السياسات أكثر اطلاعاً. على كل حال، حان الوقت اليوم لاستخلاص الدروس للمستقبل. وللإحصاءات دور هام في رسم صورة أكثر دقة للوضع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات العربية ولنوعية الحياة فيها. ويجب أن توفر الإحصاءات الرسمية المزيد من البيانات ليس فقط بتواتر أسرع بل أيضاً بمستوى أعلى من الجودة. فصانعو السياسات بحاجة إلى بيانات فصلية وشهرية، ومعلومات موثوقة عن البنية الديمغرافية، وبيانات عن التعليم وأسواق العمل. وشعبة الإحصاء مسؤولة عن مساعدة البلدان الأعضاء على تحسين تواتر المسوح وانتظامها، وتحسين نوعية البيانات وإمكانية مقارنتها، وإبلاغ صانعي السياسات بها بشكل مجدٍ.

ويدرك القادة السياسيون والاقتصاديون ما للمعلومات من قوة. وهم يلجأون اليوم إلى الإحصاءات أكثر من أي وقت مضى لدعم حججهم وإثبات مطالبهم، فتظهر الفوارق والفجوات في البيانات المتوفرة. وتفتح موجة الثورات الاجتماعية في المنطقة العربية الباب أمام فرص جديدة للإحصاءات الرسمية. فقد آن الأوان لحشد الدعم من أجل تطوير الإحصاءات وإطارها المؤسسي والتشريعي. ولا يمكن الاستفادة من الإحصاءات إلا إذا كانت غير منحازة، ودقيقة، وذات صلة بالموضوع الذي تتناوله، ومتاحة في الوقت المناسب، ومجموعة ومفسرة بالاستناد إلى المبادئ العلمية دون غيرها. والبلدان الأعضاء في الإسكوا بحاجة إلى منظمات إحصائية مركزية مستقلة، تعمل بشكل علمي سليم، وتتمتع بكامل الصلاحيات، فتنسق عمليات جمع الإحصاءات الوطنية وإصدارها ونشرها. ويقضي دور شعبة الإحصاء في الإسكوا بمساعدة البلدان الأعضاء على تطوير هذه الأطر المؤسسية والتشريعية.

لا يتم إرساء الديمقراطية في المجتمعات من دون حقوق الإنسان التي لا يمكن نكرانها، بما فيها الحق في الحصول على المعلومات، وبالتالي ينبغي إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها المحتملين، أي لكل مواطن. ويجب أن تتاح البيانات في وقت واحد للجميع: الوزراء والباحثين ووسائل الإعلام والسكان جميعاً. ولطالما توفرت لدينا الوسائل التكنولوجية للسماح للجميع بالنفاذ إلى الإحصاءات الرسمية. أما اليوم، فيمكن الاستفادة من المناخ السياسي الجديد لضمان هذا النفاذ.

من هنا أهمية التطوير والتحسين المستمرين للطرق والممارسات والسياسات المتعلقة بإصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اجتماعية واقتصادية ذات جودة عالية تسهل مهمة صانعي القرارات على الصعيدين الوطني

والدولي والمجتمع المدني في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة. ومن هذه الإحصاءات والمؤشرات: مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية، ومؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين. ولطالما أدركت البلدان الأعضاء أن لدى الإسكوا القدرات الفنية على مساعدتها في مجال الإحصاءات. لكن التطورات التي سيشهدها الربيع العربي ستطرح مزيداً من التحديات وستتطلب من الشعبة مواصلة التزامها بجهود تنمية قدراتها الفنية بما يعود بالفائدة على المنطقة كلها.

جوراج ريكان
مدير شعبة الإحصاء

لمحة عامة

لشعبة الإحصاء دور مزدوج. فهي مسؤولة من جهة عن توفير بيانات إحصائية لعملائها داخل الإسكوا دعماً للعمل الذي تضطلع به الإسكوا، ومن جهة أخرى عن مساعدة البلدان الأعضاء، عبر الأجهزة الإحصائية الوطنية، لبناء القدرات في مجموعة من المجالات الإحصائية ذات الأولوية. وهي تؤدي أيضاً دور جهة الاتصال الإقليمية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولتحقيق هدفَي تعزيز أنظمة الإحصاء الوطنية وتوحيد الإحصاءات الرسمية في المنطقة، تنسق الشعبة اجتماعات اللجنة الإحصائية في الإسكوا، وتعقد اجتماعات لفرق الخبراء، وتنظم ورشات عمل وندوات لتنمية القدرات الإحصائية.

كان من أبرز تحديات العام ٢٠١٠ في مجال الإحصاء إطلاق جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية الهادف إلى حساب معادل القوة الشرائية؛ وتطوير التعاون الأقاليمي على قياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية؛ وتعزيز عملية إصدار إحصاءات التجارة الدولية في البضائع؛ وجمع إحصاءات عن التجارة الإلكترونية. وركزت الجهود الأخرى على دعم البلدان الأعضاء من خلال وضع استراتيجيات لتسهيل الانتقال من صيغة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٣ إلى صيغة عام ٢٠٠٨؛ وإعداد استراتيجية تتماشى مع خطة العمل الإقليمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بغية إنشاء هيكلية حوكمة فعالة؛ وتشجيع البلدان الأعضاء على اعتماد معايير دولية في إحصاءات الطاقة والبيئة. وساعدت الشعبة عدداً من البلدان الأعضاء هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان على وضع خارطة طريق في مجال الإحصاءات الاجتماعية لقياس الفقر ومجالات أخرى ذات صلة. فهي إذاً تعمل على تحقيق هدفيها المنشودين فتحافظ على مستوى عال من الخبرة في عملها الفني، وتقدم دعماً قوياً ومركّزاً للأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

تنسيق الأنشطة الإحصائية

لطالما أدركت الأمانة التنفيذية للإسكوا وغيرها من الوكالات الدولية الناشطة في مجال الإحصاءات ضرورة اعتماد نهج قائم على التنسيق. فالتنسيق يضمن انخفاض الفوارق في البيانات التي تنشرها منظمات فردية (أو شُعَب الإسكوا المختلفة) وزيادة الفعالية من خلال تجنب الازدواجية في العمل الإحصائي، وتنمية القدرات الإحصائية. واتخذت الإسكوا في هذا الإطار تدابير داخلية لضمان قيام شعبة الإحصاء بتنسيق جميع الأنشطة الإحصائية. ولدعم مثل هذا التنسيق على الصعيد الإقليمي، قررت آلية التنسيق الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تأليف فريق عامل في مجال الإحصاءات على مستوى المسؤولين عن المهام الإحصائية في المنظمات المشاركة، ودعت جهات فاعلة بارزة أخرى في مجال الإحصاء في المنطقة من غير الأعضاء في آلية التنسيق الإقليمي للانضمام إلى هذا الفريق.

الرؤية الإستراتيجية للإحصاءات الرسمية في منطقة الإسكوا

نوقشت الرؤية الاستراتيجية للإحصاءات الرسمية في المنطقة التي وضعتها شعبة الإحصاء على نحو معمق في الدورة التاسعة للجنة الإحصائية (بيروت، ١٣-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). مهد للنقاش وتلاه عددٌ من المشاورات الخطية التي أسفرت عن تحديد أولويات العمل الإحصائي في الإسكوا وهي تنمية القدرات الإحصائية في البلدان الأعضاء؛ والتعامل مع البيانات مع التركيز بشكل خاص على جودتها والحد من الفوارق؛ والتنسيق على صعيدي الإسكوا والمنطقة. وقرر الأعضاء في اللجنة الإحصائية تنفيذ هذه الأولويات من خلال إنشاء ثلاث فرق دائمة تعنى بالإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الاجتماعية والإحصاءات الشاملة لعدة قطاعات، وتتابع التطورات الإحصائية وتسهل تبادل الخبرات.

الإحصاءات الاقتصادية

أنجز مشروعان بتمويل من حساب التنمية في مجال الإحصاءات الاقتصادية في عام ٢٠١٠، واحد حول التعاون الأقاليمي لقياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، وآخر حول تعزيز تطوير إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وجمع إحصاءات التجارة الإلكترونية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ساهم المشروع الأول في زيادة وعي البلدان الأعضاء بأهمية أخذ القطاع غير الرسمي في الاعتبار لتقديم تقييم كامل ودقيق لإحصاءات العمالة في الحسابات القومية. أما المشروع الثاني فساعد البلدان الأعضاء في تحديد وتنفيذ التدابير اللازمة لوضع تقديرات دقيقة لمعاملات السلع الدولية وفقاً للتعريفات والتوصيات العالمية.

الإحصاءات الاجتماعية

أنشأت الإسكوا في مجال الإحصاءات الاجتماعية منصباً مؤقتاً لخبير إقليمي في الإحصاءات الاجتماعية وساعدت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن على إنشاء شعبة جديدة لقياس الفقر، بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعاونت الشعبة مع خبراء من الأردن على إعداد خارطة طريق وتنظيم سلسلة من ورشات العمل لبناء القدرات، شارك فيها، إلى جانب دائرة الإحصاءات العامة، عدد من أصحاب المصلحة الذين ينتجون بيانات حول الفقر ويستخدمونها. وقد أدى هذا العمل إلى إنشاء شبكة وطنية من الخبراء في قياس الفقر والمجالات ذات الصلة، ومن المتوقع أن يحقق نشاطها آثاراً إيجابية تفوق ما كان متوقعاً أن ينجزه المشروع الأساسي.

الإحصاءات البيئية

أنجزت شعبة الإحصاء في عام ٢٠١٠ مشروعاً بتمويل من حساب التنمية حول الإحصاءات والحسابات البيئية. وقد عملت الإسكوا في إطاره على تحسين قدرات مسؤولي البلدان الأعضاء على اعتماد المعايير الدولية في إحصاءات الطاقة والبيئة. وسهلت الإسكوا استعراض هذه البلدان لدليل إحصاءات الطاقة الذي اشتركت في جمعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالة الدولية للطاقة، والمكتب

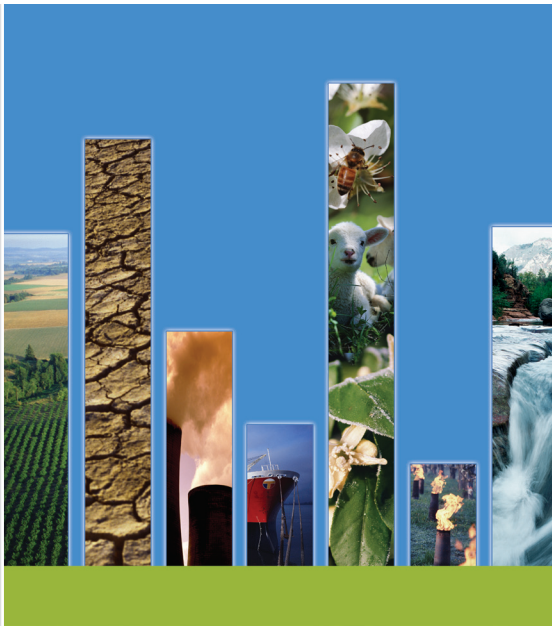

الإحصائي للجماعات الأوروبية، والذي ترجم إلى اللغة العربية. وواصلت الإسكوا في عام ٢٠١٠ العمل على تعزيز نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة الذي سيصبح معياراً دولياً في عام ٢٠١٢. ولم يتوقف هذا العمل المتعمق عند حدود البلدان الأعضاء بل تم على المستوى الإقليمي الأوسع فجرى عرض نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في مجال المياه على مجلس

الوزراء العرب (القاهرة، ٢٤–٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٠) بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

إطلاق جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية

يندرج برنامج المقارنات الدولية في إطار الجهود العالمية الرامية إلى وضع منهج لمقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي كاملاً (أو مجاميعه الفرعية) بالأرقام الحقيقية بين البلدان، لفهم الاختلافات فيما بينها من حيث مستويات المعيشة، ومستويات الاستثمار، والنفقات الحكومية، والقوة الشرائية للعملات. ابتكر البرنامج معادل القوة الشرائية كبديل عن «سعر الصرف». وإذا ما قورن معادل القوة الشرائية مع أسعار الصرف بين المصارف، يتبين أنه يلغي مضاربة الأسواق المالية فيشكل بالتالي أداة أساسية للمقارنة الدولية في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأداء الاقتصادي ونوعية الحياة. ويستند برنامج المقارنات الدولية إلى مسوح الأسعار الوطنية، أما تنسيقه فمن مهمة وكالات تنفيذية إقليمية (تقوم الإسكوا بمهمة التنسيق في غربي آسيا)، في حين يؤدي البنك الدولي دور المنسق العالمي. ولدى الإسكوا القدرة على التعامل مع القضايا المنهجية وقضايا بناء القدرات، إلا أنها تعتمد على دعم الجهات المانحة لهذا المشروع المكلف، وهو دعم يُلتمس على أساس سنوي. واستطاعت الإسكوا إنجاز خطة عمل عام ٢٠١٠ بالرغم من النقص في الموارد الجاهزة، ونجحت في تأمين التمويل لإطلاق جولة عام ٢٠١١ لبرنامج المقارنات الدولية.

استراتيجية إقليمية لنظام الحسابات القومية

بدأت البلدان الأعضاء في الإسكوا الانضمام إلى المبادرة العالمية للانتقال من صيغتي عام ١٩٦٨ وعام ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية إلى صيغة عام ٢٠٠٨. ولأن صيغة عام ٢٠٠٨ قائمة على الإحصاءات الوطنية، لا بد من أن تتوفر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتطبيق نظام الحسابات القومية في إحصاءات البلدان الأعضاء الوطنية أولاً. وفي خطوة أولى لتطبيق صيغة عام ٢٠٠٨ من نظام الحسابات القومية، على جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا الانطلاق من التطبيق الكامل لصيغة عام ١٩٩٣. وبعض هذه البلدان أتم تطبيق صيغة عام ١٩٩٣ وأصبح جاهزاً للانتقال إلى صيغة عام ٢٠٠٨ في المستقبل القريب، أما البعض الآخر فلم يطبقها بشكل كامل بعد لينتقل إلى الصيغة الأخيرة. ونظراً إلى هذا التفاوت الكبير بين مستويات التطبيق الحالية، من الضروري أن تقدم الإسكوا لكل بلد من البلدان الأعضاء دعماً فردياً مصمماً خصيصاً لاحتياجاته. وكانت الإسكوا عقدت اجتماعين بدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ووزارة الاقتصاد الوطني في عُمان، أحدهما لجميع البلدان الأعضاء في الإسكوا (مسقط، ٢٣–٢٦ أيار / مايو ٢٠١٠) والآخر لبلدان مجلس التعاون الخليجي (مسقط، ٢٧ أيار / مايو ٢٠١٠)، أديا إلى وضع استراتيجية لإطلاق خطة عمل إقليمية، وإلى تحديد البنية الإدارية للإشراف على تنفيذها.

الطريق إلى الأمام

تنمية القدرات والتعاون الاستراتيجي بين الأجهزة الإحصائية الوطنية

توفر شعبة الإحصاء أنشطة تنمية القدرات لمن يطلبها من البلدان الأعضاء، وتركز على تسخير الخبرة الفنية لدى موظفيها لتلبية الاحتياجات الفعلية لهذه البلدان. وأدى إتمام هذه الأنشطة بنجاح إلى نتائج عدة فازداد الطلب على هذه الخدمات كما ازدادت عروض الشراكة التي قدمتها منظمات أخرى ناشطة في المجال الإحصائي. غير أن بناء القدرات الإحصائية لا ينحصر بتنظيم حلقات التدريب الابتدائية، ذلك أن الأجهزة الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء تتميز بمستوى عال من المهارات والمعارف والكفاءة. أما ما ينقصها فهو إعطاء الإحصائيين الوطنيين في المنطقة فرصة الاطلاع، سواء من بعضهم البعض أو من خارج بلدان المنطقة، على الطرق المثلى لإعداد مسوح محددة، وتكييف البنى التنظيمية بشكل يمكّنها من إنجاز المهام الإحصائية الجديدة، وبناء علاقات مع صانعي السياسات، وتشجيع المشرعين على تحديد مهام الإحصاءات الوطنية بشكل واضح ومحدث. وقامت

الشعبة بالفعل بتسهيل تبادل التجارب بين البلدان الأعضاء في عدد من المجالات المحددة كقياس القطاع غير الرسمي، والحسابات القومية، وتعدادات السكان والمساكن، وكلها قضايا أثبتت أهميتها الكبيرة. وخططت الشعبة لتوسيع هذه الأنشطة كي تشمل مجالات إحصائية أخرى.

وتواصل الإسكوا تنظيم لقاءات تجمع بين أعضاء المجتمع الإحصائي في المنطقة بهدف تحديد مواقف مشتركة بشأن مجموعة من القضايا. وستعقد الشعبة في شباط/فبراير ٢٠١١ اجتماعاً استشارياً للفريق العامل التابع للجنة الإحصائية في الإسكوا لمناقشة بنود جدول أعمال اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة قبل انعقاد دورتها السنوية. وستتوافق البلدان الأعضاء على اتخاذ مواقف مشتركة تؤدي إلى إلقاء المزيد من الضوء على المنطقة في اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة وتضمن مراعاة المواقف الإقليمية في الاستنتاجات التي تصل إليها هذه اللجنة.

العيوب والفجوات في الإحصاءات الرسمية

لا يزال تحليل أنشطة جمع البيانات التي تقوم بها الإسكوا يشير إلى أن معدلات استجابة البلدان الأعضاء لم تبلغ بعد المستوى المطلوب في هذا المجال، بل إن البيانات التي توفرها تشوبها عيوب كثيرة. ونظراً إلى إمكانية نسب هذا النقص وإن جزئياً إلى العدد الكبير من طلبات الحصول على بيانات التي تقدمها المنظمات الإقليمية والدولية إلى البلدان الأعضاء، اعتمدت الإسكوا لتخفيف هذا العبء نهجاً يتألف من شقين: السعي أولاً إلى ضمان تحسين تنسيق طلبات البيانات الخاصة بها، ثم وضع آلية تنسيق تساهم فيها جميع المنظمات الناشطة في مجال الإحصاء في المنطقة العربية. هذه الآلية، المعروفة بفرقة العمل المعنية بالتنسيق الإحصائي، ستحترم ولايات المنظمات الدولية وتسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد سبل جديدة لتحسين التنسيق في مجال الإحصاء وتسهيله. ومن المتوقع أن تحدد فرقة العمل في اجتماعها الأول الذي سيعقد في بيروت، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١ أولويتها الرئيسية في تنسيق جمع البيانات وتبادلها من خلال قواعد بيانات موحدة.

من جهة أخرى، يمكن أن ينسب العجز في القدرات الإحصائية على المستوى الإقليمي جزئياً إلى العجز في القدرات الإحصائية على المستوى الوطني. وستعد شعبة الإحصاء في عام ٢٠١١ بالتعاون مع عدد من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين تقريراً بالفجوات وأوجه القصور في إحصاءات المنطقة، بهدف الحد منها بشكل كبير. وسيكمل التقرير الدراسات التي تصدرها الإسكوا بشكل منتظم لتقييم احتياجات البلدان الأعضاء في مجال بناء القدرات الإحصائية. وعلى ضوء هذا التقييم، من المقرر أن تتعاون الإسكوا مع رؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية (الذين يؤلفون اللجنة الإحصائية في الإسكوا) على ترشيد ما تقوم به من أنشطة لبناء القدرات الإحصائية، مع إعادة تركيز برنامج عملها على المجالات الرئيسية ذات الأولوية.

تنسيق الأنشطة الإحصائية في المنطقة العربية

أنشئت فرقة العمل المعنية بالتنسيق الإحصائي لوضع الأسس لنهج تعاوني بين وكالات الأمم المتحدة وشركاء إقليميين وعالميين آخرين في إصدار إحصاءات حول البلدان العربية. ويقضي هدفها البعيد الأمد بتمكين المنظمات الدولية من جمع البيانات بشكل منسق بناءً على استبيانات مشتركة تجمع وفقاً لجدول زمني محدد ومنشور، ويتاح التشارك فيها من خلال قواعد بيانات موحدة يمكن النفاذ إليها من خلال بوابة إلكترونية للبيانات الإقليمية. ونظراً إلى أن هذا الهدف ينطوي على عدد من التفاصيل، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل المنهجي على عدد من المجالات ذات الأولوية التي يتم اختيارها كل عام.

ولا يعني ذلك حصر تركيز التعاون الإقليمي بجمع البيانات وتبادلها. فإصدار البيانات الجيدة ليس ممكناً من دون معالجة القضايا المنهجية والتنظيمية في البلدان الأعضاء. والوكالات التي تقوم بالأنشطة الإحصائية في المنطقة مسؤولة هي الأخرى عن بناء القدرات الإحصائية وتطويرها، من خلال رفع مستوى المهارات وتحسين المعارف، وتحديث الأنظمة المؤسسية والقواعد التنظيمية والأطر القانونية.

نشر البيانات الإحصائية

تعد شعبة الإحصاء كل عام عشر مطبوعات إحصائية تتوزع بين التقارير الرئيسية والملصقات الكبيرة والكتيبات. ومع تغير جمهور القراء على مر السنين، تغيرت التوقعات أيضاً. فالقراء ومستخدمو البيانات اليوم يتوقعون تسلمها في الوقت المناسب، والنفاذ إليها فوراً عبر الإنترنت، وفرصة إعادة استخدامها. وللاستجابة لهذه الاحتياجات المتغيرة، اعتمدت الشعبة النشر الإلكتروني للبيانات. فالنسخ الإلكترونية للمطبوعات المعهودة متوفرة على موقع الإسكوا على الإنترنت، وسوف تصدر مجموعة جديدة من المنشورات المطبوعة معززة برسوم بيانية وخرائط وتحليلات. وفي مرحلة لاحقة، ستصبح قاعدة بيانات نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا الأداة الرئيسية لنشر البيانات. وسيساهم ذلك في تحسين خدمة مستخدمي البيانات وفي ترشيد استخدام الموارد المخصصة حالياً لعملية الإعداد الطويلة والمكلفة للمنشورات المطبوعة.

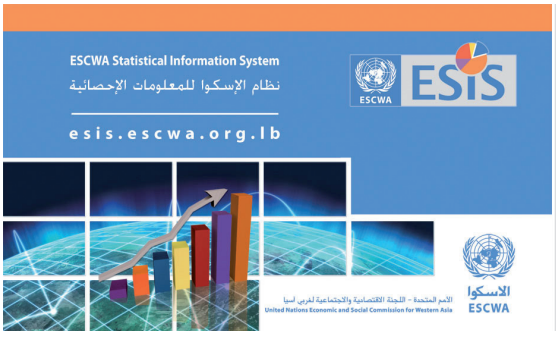

وتعدّ قاعدة بيانات نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا حالياً مستودعاً للإحصاءات المتعلقة بالبيئة والمياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والعمل جار حالياً على المراجعة الأخيرة للبيانات المتعلقة بالسكان والحسابات القومية ومالية الحكومة لتعديلها قبل إدراجها في قاعدة البيانات، وسوف يركز لاحقاً على الأسعار والمؤشرات الصناعية والتجارة الدولية. أما قواعد البيانات المختصة بالشباب والنوع الاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية فتتوفر حالياً في نظام مختلف لقواعد البيانات، لكنها ستنقل إلى نظام المعلومات الإحصائية للإسكوا ليصبح أداة شاملة لنشر البيانات.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

© UN Photo/Rick Bajornas

شهدت منطقة الإسكوا خلال السنوات الخمس الأخيرة تقدّما ملحوظاً في مجالات عديدة تتعلق بصحة المرأة وتعليمها. فقد ارتفعت معدلات العمر المتوقع للمرأة وتراجعت معدلات الخصوبة ووفيات الأمهات في مرحلة النفاس من جهة وقابلها، من جهة أخرى، ارتفاع ملحوظ في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث وفي معدلات التحاق النساء والفتيات بجميع مراحل الدراسة. وسجّل مؤشر تكافؤ الجنسين، الذي يُستخدم لقياس معدل حصول الفتيات على التعليم نسبة إلى الصبيان، ارتفاعاً في جميع مستويات التعليم في معظم البلدان الأعضاء. كذلك نشطت المنطقة في الإصلاحات التشريعية حيث عُدّلت مجموعة من القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وسُنّت تشريعات جديدة لحمايتها وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

ولكنّ منطقة الإسكوا ما زالت، رغم ما حققته من إنجازات، من بين المناطق ذات المعدلات الأدنى في العالم من حيث مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية. ففي دراسة صدرت حديثاً عن الإسكوا وتناولت، من منظور إحصائي، التقدم المحرز باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ورد أن ٢٢ في المائة فقط من النساء العربيات يشاركن حالياً في القوى العاملة. وفي «التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها»، المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، جاء أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في المنطقة لم تتخطّ ١٠ في المائة حتى شباط/فبراير ٢٠١٠. كذلك تنتشر حالات العنف ضدّ المرأة في المنطقة، وخاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وهناك عوامل أخرى تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، وهي عوامل إما هيكلية بطبيعتها أو مرتبطة بالتقاليد والصور النمطية لدور المرأة في المجتمع.

ولأن التمييز الذي تواجهه المرأة قائم على الصعد القانونية والهيكلية والسلوكية، يتطلب القضاء عليه اعتماد نهج شامل لتمكين المرأة في جميع المجالات. ومن هذا المنطلق، يجب أن تسلك الأنشطة التي تهدف إلى دعم واضعي السياسات في تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في اتجاهات ثلاثة فتتناول: (أ) العمل المعياري، أي إعداد الدراسات التحليلية وقواعد البيانات الموزّعة بحسب النوع الاجتماعي والتي تركّز على الفجوة بين الجنسين في قطاعات مختلفة فتساعد واضعي السياسات في صياغة سياسات ترتكز على الأدلة؛ (ب) أنشطة بناء القدرات الهادفة إلى صقل مهارات واضعي السياسات وتدريبهم على سبل إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية، وعلى التشجيع على تطبيق الصكوك

الدولية؛ (ج) أنشطة الدعوة والتوعية الهادفة إلى تحقيق هدف واضح يقضي بتغيير الممارسات الثقافية والصور النمطية السلبية السائدة في المنطقة والتي تحدّ دور المرأة ومساهمتها في المجتمع.

وقد اعتمد مركز المرأة في الإسكوا هذا النهج الشامل الذي يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة في المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية عند مساعدة البلدان الأعضاء على سد الفجوات وتجاوز التحديات. فالأنشطة المعيارية التي يضطلع بها المركز تتضمن إعداد دراسات تحليلية تتناول قضايا رئيسية تتعلق بالنوع الاجتماعي وتتوجّه بعناية نحو واضعي السياسات؛ وتقديم خدمات استشارية حول صياغة سياسات وخطط عمل تراعي قضايا الجنسين وتهدف إلى تمكين المرأة؛ والاضطلاع بأنشطة التعاون الفني التي تهدف إلى توعية البلدان الأعضاء بما ينبغي أن تضطلع به من مسؤوليات بموجب الصكوك الدولية، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة، السلام والأمن. كذلك ينظّم المركز أنشطة لبناء القدرات مخصصة للبرلمانيين والقضاة وغيرهم من الجهات المعنية، وتتناول سبل الاستفادة من تعديل التشريعات لتمكين المرأة والقضاء على التمييز ضدها. ويضطلع المركز بأنشطة تهدف إلى التوعية بحقوق المرأة عن طريق تنظيم حملات واجتماعات وإعداد مواد موجّهة إلى الأوساط الإعلامية والمنظمات الشعبية.

هذا النهج الثلاثي الاتجاهات أدّى إلى تحسين القدرات المؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ونشر المعلومات بشأن قضايا النوع الاجتماعي بشكل منتظم، ووضع أدوات خاصة بأنشطة الدعوة ومنهجيات خاصة بالبحوث، وتنظيم دورات تدريبية تهدف إلى تحسين المعارف والمهارات. كذلك يعقد المركز بانتظام حلقات تجمع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في منطقة الإسكوا لتبادل المعرفة والخبرات مع غيرها من الآليات في سائر مناطق العالم.

ويواصل المركز تعاونه الوثيق مع المنظمات الشريكة في المنطقة، بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، ومع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة وخارجها، وذلك بغية تعزيز أثر الدعم الإنمائي المخصص للنهوض بالمرأة.

نبيل أبو درغم
مسؤول بالإنابة، مركز المرأة في الإسكوا

لمحة عامة

إنّ دعم البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تمكين المرأة وإدماج مراعاة النوع الاجتماعي في جميع الأنشطة المقررة هو الهدف الرئيسي الذي يسعى مركز المرأة في الإسكوا إلى تحقيقه. ففي هذا الاتجاه واصل المركز تركيز اهتمامه في عام ٢٠١٠ على تشجيع البلدان الأعضاء على الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الصكوك الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وإدماج منظور مراعاة النوع الاجتماعي في الآليات المعتمدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا؛ والتشجيع على تعميم منظور مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسات الإقليمية؛ وتقديم الدعم للنساء اللواتي يعانين من العنف الأسري والنساء المنخرطات في الأنشطة الهادفة إلى التخفيف من آثار النزاعات وحلها وفي عمليات بناء السلام. وكانت النساء اللواتي يعانين من العنف الأسري واللواتي يعشن حالات النزاع تحديداً في طليعة اهتمامات المركز طوال العام. فقد نظّم المركز، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي أنشئت مؤخراً، اجتماعات ضمّت ممثلين عن الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وعن المنظمات غير الحكومية لمناقشة السبل الفضلى لمعالجة قضية العنف الأسري. وهذه القضية نالت أيضاً

قسطها من الاهتمام في مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠ حيث نوقشت ضمن طاولة حوار في بيت الأمم المتحدة في بيروت تناولت النزاعات التي تعيشها المنطقة.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

التقدم المحرز باتجاه التطبيق الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

صادقت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنّ بعضها كان له تحفظات على عدد من مواد الاتفاقية. وفي إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا لتشجيع جميع البلدان الأعضاء على تطبيق الاتفاقية من دون تحفظات، واصل المركز سعيه إلى توفير القدرات الفنية اللازمة على مستوى الهيئات التشريعية لسحب تلك التحفظات. فنظّم لهذه الغاية ورشة عمل إقليمية للبرلمانات العربية تناولت تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على العنف ضدّ المرأة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من خلال مبادرة التنمية البرلمانية في الدول العربية، وهي مبادرة مشتركة بين البرنامج العالمي لدعم البرلمانات وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية) (بيروت، ٢٧-٢٩ تموز / يوليو ٢٠١٠). وقد حضرها برلمانيون من منطقة الإسكوا والاتحاد الأوروبي، وخبراء إقليميون ودوليون، ومدّعون عامون من إسبانيا وخبراء في شؤون المرأة من أمريكا اللاتينية. فتبادل المجتمعون التجارب الناجحة والممارسات الفضلى في سن التشريعات لحماية النساء من العنف الأسري. وبفضل هذه الأنشطة والجهود التي بذلتها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، صادق حتى اليوم ١٣ بلداً من البلدان الأعضاء في الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويسعى العديد من هذه البلدان حالياً إلى سحب تحفظاته على بعض مواد الاتفاقية. وقد سُجل تقدم في هذا المجال حيث سحب الأردن تحفظاته على المادة ١٥ والكويت على المادة ٧ ومصر على المادة ٩.

تعزيز المهارات الفنية

إن البلدان التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مطالَبة بإعداد تقارير دورية لرفعها إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبهدف تسهيل صياغة هذه التقارير، نظّمت الإسكوا ورشة لبناء قدرات الأعضاء في الآليات الوطنية المعنية بالمرأة (بيروت، ٢٨-٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٠)، تضمنت تحسين مهاراتهم الفنية في صياغة تقارير تتماشى مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أتاح الاجتماع للمشاركين فرصة لتبادل الخبرات والحلول فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير.

التقدم المحرز إقليمياً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

ظل إدراج منظور مراعاة النوع الاجتماعي في التقارير التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية وفي السبل المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف من أبرز اهتمامات مركز المرأة في الإسكوا لعام ٢٠١٠. ولتقييم التقدم الذي أحرزته المنطقة من هذا المنظور، أصدر المركز تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا من منظور النوع الاجتماعي، أكد أن قضايا النوع الاجتماعي مشمولة في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تضمّن التقرير عدداً من التوصيات بشأن السياسات العامة وذلك لمساعدة صانعي القرارات في معالجة قضايا النوع الاجتماعي المرتبطة بتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي لإرساء أسس الإدارة السليمة

في إطار التعاون الجاري بين مركز المرأة في الإسكوا والوزارات والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المنطقة، نظّم المركز في عام ٢٠١٠ مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى توعية البلدان الأعضاء بأهمية تعميم مراعاة النوع الاجتماعي كأداة لإرساء أسس الإدارة السليمة وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. كما نظّم المركز ورشة

عمل (بيروت، ٣-٥ آب/أغسطس ٢٠١٠) أتيحت خلالها للموفدين والخبراء من وزارات العمل والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في البحرين والجمهورية العربية السورية والسودان وفلسطين والكويت ولبنان فرصة المشاركة في عدد من جلسات التدريب العملي. وشملت مواضيع الورشة السبل الملائمة لتقييم مراعاة النوع الاجتماعي، مع التركيز على كيفية تقييم مؤسسة ما من منظور مراعاة النوع الاجتماعي في سياساتها الداخلية، وهيكليتها، وهرمها التنظيمي، وتدابير وإجراءات العمل، وتمثيل الرجال والنساء، وثقافة المؤسسة، ووسائل التشبيك النظامية وغير النظامية التي يعتمدها الناس للتواصل فيما بينهم.

الذكرى العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة

سلطت الاحتفالات بالذكرى العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة الضوء على الوضع الخاص للمرأة التي تعيش في ظل النزاعات. فهذا القرار الذي صدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، شدد على دور المرأة في تسوية النزاعات وبناء السلام، وحثّ الدول الأعضاء على تقديم الحماية الملائمة للنساء والفتيات في ظل النزاعات. واحتفلت الإسكوا بهذه الذكرى بتنظيم ورشة عمل لبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على وضع برامج عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، وإصدار دراسة حول سبل تعزيز دور المرأة في تسوية النزاعات وبناء السلام، وعقد حلقة نقاش بمناسبة إطلاق الدراسة. وقد تضمنت الدراسة لمحة عامة عن النزاعات في المنطقة، مع التركيز على التأثير الهدام للنزاعات المسلحة والحروب على حياة النساء والفتيات، بالإضافة إلى دراسات حالة مفصلة لثلاثة بلدان (العراق وفلسطين ولبنان) وتحليل معمّق لسبل تطبيق الصكوك القانونية الدولية التي تهدف إلى حماية النساء والفتيات في ظلّ النزاعات المسلحة والحروب. وقد خلصت الدراسة إلى عشر توصيات موجّهة إلى المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية حول تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الصكوك، ولا سيما منها القرار ١٣٢٥.

الطريق إلى الأمام

وضع مركز المرأة في الإسكوا

اعترافاً بأهمية الجهود التي تبذلها الإسكوا لتمكين المرأة عن طريق بناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة للنهوض بها وإدماج قضايا المرأة في السياسات الوطنية وتطبيق الاتفاقيات والقرارات الدولية، اعتمدت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار ٢٩٣ (د-٢٦) الذي دعت فيه البلدان الأعضاء إلى دعم مركز المرأة بموارد بشرية إضافية لرفعه إلى مستوى شعبة بهدف مضاعفة جهوده في مساعدة البلدان الأعضاء في مجال تمكين المرأة.

إعداد الاستراتيجيات المراعية للنوع الاجتماعي

عقب انعقاد اجتماع فريق الخبراء حول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في وزارات العمل والآليات الوطنية المعنية بالمرأة في آب/أغسطس ٢٠١٠، باشر المشاركون إجراء تقييم لواقع مراعاة النوع الاجتماعي داخل وزارات العمل كل في بلده لتقديمه إلى الإسكوا تمهيداً لورشة عمل للمتابعة على مستوى الخبراء تتناول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في خطط وبرامج وزارات العمل في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا ومن المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١١. وستركّز النقاشات على السبل الكفيلة بتحويل الاستراتيجيات التي تم وضعها عقب اجتماع فريق الخبراء ثم جرى تطويرها عقب ورشة العمل التي عقدت على مستوى الخبراء إلى خطط عمل واضحة وواقعية.

حملات إعلامية لدعم حقوق المرأة

واعترافاً بأهمية دور الإعلام في التشجيع على إدراج حقوق المرأة في برامج العمل الوطنية، سيعقد مركز المرأة في الإسكوا اجتماع فريق خبراء حول الاستراتيجيات والحملات الإعلامية الهادفة إلى تعزيز تمكين المرأة في منطقة الإسكوا، في بيروت، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١١. وسيناقش المشاركون سبل تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ التي وضعتها منظمة المرأة العربية، وسيستفيدون من المنتدى الذي يتيحه الاجتماع لتبادل التجارب في إطلاق الحملات الإعلامية في المنطقة لدعم حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل.

واقع المرأة العربية

يصدر مركز المرأة في الإسكوا مطبوعة رئيسية عن وضع المرأة العربية مرة كل سنتين، وستركز هذه المطبوعة في عام ٢٠١١ على قضية بالغة الأهمية في هذا المجال وهي تمكين المرأة في العمل السياسي. وستتناول هذه الدراسة أوجه تأثير التغيّرات السياسية التي شهدتها المنطقة مؤخراً على النهوض بالمرأة، وتقدّم توصيات حول السبل التي تستطيع من خلالها حكومات البلدان الأعضاء الحد من الأضرار التي يحتمل أن تلحق بالمرأة على أثر هذه التغيّرات وفي الوقت نفسه ضمان استفادة المرأة من التغيرات على النحو الأمثل.

مرصد المرأة في المنطقة العربية

يعمل مركز المرأة في الإسكوا، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة، على إنشاء مرصد للمرأة في المنطقة العربية في عام ٢٠١٢. ويهدف هذا المشروع، الذي يُنفذ عملاً بتوصية صادرة عن لجنة المرأة في دورتها الرابعة (بيروت، ٢١-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، إلى تقييم وضع المرأة في المنطقة وتزويد صانعي القرار بالأدوات الملائمة لصنع السياسات المرتكزة على الأدلة. وسيشمل إنشاء قاعدة بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي حول وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي، ودليلاً مصمماً خصيصاً للمنطقة العربية لقياس التقدّم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف أثر النزاعات على التنمية

© ISM

لطالما تعثرت جهود التنمية في منطقة الإسكوا، ومنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بسبب انعدام الاستقرار واستمرار النزاعات وما ينجم عن ذلك من تداعيات. وعادة ما ينعدم الاستقرار نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية القديمة والمستجدّة. فخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٩، تجاوز ارتفاع عدد السكان في المنطقة العربية الضعف، وبلغ أشدّه في المناطق الحضرية. وبفعل الزيادة في النفقات العسكرية، أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تسلّحاً وهي اليوم تضمّ سبعاً من الحكومات العشر الأكثر إنفاقاً على التسلح في العالم. ويعاني العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا من عمليات النزوح الناجمة عن النزاعات والتوترات الطائفية، كما يستمر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بما فيها القدس الشرقية، في تعميق المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كذلك فإن المنطقة في وضع غير مؤات من حيث الإنتاج الزراعي بسبب ندرة موارد المياه العذبة والجفاف وارتفاع حدة المخاطر الناجمة عن تغيرّ المناخ. وتؤدي الأزمات الطويلة الأمد إلى استنزاف الإمكانات وزيادة ضعف السكان وتقويض القدرات المؤسسية، وكل ذلك يؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على الأمن الغذائي وعلى أولويات إنمائية أخرى.

ويركّز قسم القضايا الناشئة والنزاعات على بناء قدرات البلدان الأعضاء، لا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات، على تحقيق التنمية، وذلك لمعالجة تداعيات القضايا العالمية الناشئة وتطبيق سياسات واستراتيجيات وآليات لبناء السلام موجهة نحو إقامة الهياكل الكفيلة بدرء النزاعات أو معالجة مصادرها المحتملة، والتخفيف بذلك من تأثيرها على التنمية ومعالجة آثارها الجانبية على مستوى المنطقة. وفي هذا الاتجاه، سعى قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى بناء قدرات مستدامة في وزارة التربية العراقية لتحسين نوعية التعليم والتعلّم عن طريق التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتساهم البرامج التي يضعها القسم في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تحسين الخدمات ومنع حدوث النزاعات وتحقيق المصالحة والسلام. وهي تساعد البلدان الأعضاء، بما توفره للمسؤولين في كل أنحاء المنطقة من نماذج ناجحة للحكم السليم والممارسات الفضلى، على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وفي عام ٢٠١٠، ركّز قسم القضايا الناشئة والنزاعات برامجه وأنشطته على المجالات التالية: التوعية والدعوة بشأن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والاحتلال مع التركيز على تداعياتها الإقليمية؛ والتنمية المؤسسية والبشرية بهدف تحديث مؤسسات الدولة بتطبيق ممارسات الحكم السليم والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية التي تهدف إلى معالجة آثار النزاعات والأزمات وإلى التخفيف منها؛ وتعزيز تنمية المجتمعات المحلية بهدف تمكينها من مواجهة مضاعفات النزاعات ومراحل ما بعد النزاعات، وذلك استكمالاً للمبادرات الهادفة

إلى إرساء أسس الحكم السليم. واعترافاً بالجهود التي يبذلها القسم، اعتمدت الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين القرار ٢٩٢ (د-٢٦) القاضي برفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل النزاعات. فهذه الخطوة تعبّر عن أهمية العمل الذي يقوم به القسم والطبيعة الطارئة للقضايا التي يعالجها.

وسيواصل قسم القضايا الناشئة والنزاعات بعد رفعه إلى مستوى شعبة تعاونه الوثيق مع البلدان الأعضاء في الإسكوا، ومنظومة الأمم المتحدة (لا سيما الأفرقة القطرية العاملة في البلدان المتأثرة بالنزاعات)، وجامعة الدول العربية، ومنظمات أخرى إقليمية ومتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني لوضع توصيات بشأن السياسات تراعي ظروف النزاع وتدعم جهود الإنعاش وبناء السلام في المنطقة. وسيتمثل الدعم المقدم إلى البلدان الأعضاء في تنظيم البعثات الاستشارية وتحليل الأوضاع الميدانية وإجراء الأبحاث المكتبية والدراسات المتعمقة للأسباب الجذرية للنزاعات وتداعياتها على التنمية وما تولده من آثار جانبية. وستعمل الشعبة المستحدثة على وضع سياسات واستراتيجيات وآليات لتعزيز التكامل الإقليمي بغية الحد من التوترات ومنع حدوث النزاعات أو التخفيف من تأثيراتها وتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

يوسف شعيتاني وفيتو إينتيني
مسؤولان بالإنابة، قسم القضايا الناشئة والنزاعات

لمحة عامة

تسبب انعدام الاستقرار واستمرار النزاعات في الشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين بتكبّد المنطقة ما قيمته نحو ١٢ تريليون دولار أمريكي من الفرص الضائعة لتحقيق النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي. فهذه النزاعات التي تفاقمت بفعل التحديات القائمة على المستويين الداخلي والعالمي، وما ينتج عنها من تداعيات، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من النازحين بحثاً عن ملجأ يقيهم من الاضطرابات الدائرة، ما زالت تعوق إلى حد كبير الاستفادة مما تملكه المنطقة من إمكانات لتحقيق التنمية. وفرضت الزيادة في أعداد السكان، لا سيما في المناطق الحضرية، ضغطاً هائلاً على البنية التحتية وعلى قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية. ولا تزال الإنتاجية الزراعية متدنية في بلدان عديدة، خاصة في السودان الذي يملك مساحات من الأراضي غير المستغلة هي الأوسع بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتعتبر الاتجاهات الديمغرافية وتضخم أعداد الشباب وتغيرّ المناخ وندرة المياه والأزمة الغذائية من الظواهر التي قد تتسبب في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وحتى في اندلاع حرب. وفي محاولة لسد الفجوات على مستوى تقديم الخدمات الأساسية، نشأت شبكات غير رسمية، ولكن بعضها وقع في شباك التسييس، وهذا الواقع بدوره ينطوي على إمكانية تهديد التماسك والاستقرار على الصعيد الاجتماعي أو حتى إعادة إحياء النزاعات.

وفي ظل هذه الظروف، يضع قسم القضايا الناشئة والنزاعات بنية لمشاريعه تسمح بفهم الأسباب الأساسية لهذه المشاكل ودعم البلدان الأعضاء في إيجاد حلول لها. فهو يسعى، من خلال توثيق ظروف السكان الذين يعيشون في ظل الاحتلال أو في المناطق المتأثرة بالنزاعات الحديثة أو الجارية، والتوعية بهذه الظروف، إلى تسليط الضوء على القضايا الإقليمية التي تستدعي تضافر جهود الأسرة الدولية في الأمم المتحدة من أجل حلها. وقد سعى القسم إلى تمكين البلدان الأعضاء من استرجاع فرص النمو الاجتماعي والاقتصادي من خلال مجموعة من الأنشطة تضمّنت دراسة حول الرابط بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي شكلت أساساً للتوصيات بشأن السياسات في مجال دعم الأمن الغذائي الوطني التي وضعها القسم في عام ٢٠١٠؛ وزيارة دراسية

إلى إيطاليا لمسؤولين عراقيين سمحت لهم بالاطلاع على ما حققته الحكومة من نماذج وممارسات ناجحة؛ وجهوداً لدعم المؤسسات التربوية والحكومية في بناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ساهمت في إيجاد حلول عملية لاستغلال المؤهلات والخبرات المحلية بشكل أفضل.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

أعدّت الإسكوا في عام ٢٠١٠ التقرير السنوي عن «الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل» الذي يعرضه الأمين العام على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقد أكد التقرير أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بما فيها القدس الشرقية، يزيد معاناة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية. فقد ورد في التقرير أن العمليات العسكرية الإسرائيلية بين شباط/فبراير ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ تسببت بمقتل ٨٥ فلسطينياً وإصابة ٨٤٥ بجروح. ونتجت معظم الإصابات عن الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة. وتسبب بناء الجدار الفاصل، الذي أنجز بنسبة ٥٨ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٠ والعمل جارٍ على بناء ١٠ في المائة منه، بتقييد الحركة. وما زال الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة يعانون من الحصار الإسرائيلي الذي يمنع دخول سلع عديدة، بينما يتواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك في انتهاكٍ واضح لأحكام القوانين الإنسانية بما في ذلك المادة ٥٥ من أنظمة لاهاي والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. واختتم التقرير بالتأكيد على أن الواقع ما زال أبعد ما يكون عن تطبيق قرار الجمعية العامة ٦٤/١٨٥ (الذي يعيد التأكيد على حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣٤ (الذي يدعو إلى رفع القيود القاسية).

تأثير النزاعات والتوترات السياسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

عرض قسم القضايا الناشئة والنزاعات على الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين في عام ٢٠١٠ ورقة بعنوان «تداعيات النزاعات والتوترات السياسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا»، شدّد فيها على أن البلدان الواقعة تحت وطأة النزاعات وانعدام الاستقرار في منطقة الإسكوا تتكبد خسائر في رأس المال الاقتصادي والبشري أكبر من تلك التي تتكبدها البلدان التي تعيش حالات مماثلة في مناطق أخرى. وأكد القسم في هذه الورقة على ضرورة وجود مؤسسات عامة فعالة وقادرة، لأن مثل هذه المؤسسات تساهم إلى حد كبير في التصدي بنجاح للتحديات على المستويين الوطني والإقليمي. ولذلك، يجب إدراج دعم قدرات المؤسسات العامة (كما هو مبين في البرامج المعروضة تالياً) ضمن أبرز الأولويات الإنمائية.

مشروع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التربوي العراقي

بهدف بناء قدرات مستدامة في وزارة التربية العراقية كفيلة بتحسين نوعية التعليم والتعلم، وبغية تعزيز إلمام العاملين في الوزارة والأساتذة والطلاب بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهاراتهم في هذا المجال، تولى قسم القضايا الناشئة والنزاعات مشروع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التربوي العراقي (بتمويل من الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية) بالمشاركة مع

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووزارات في بغداد ومنطقة كردستان). وقد نجح المشروع في رفع القدرات المؤسسية للوزارة إلى مستوى يسمح لها بتصميم مجموعة من موارد التعليم الإلكتروني وتطويرها وتوزيعها، إلى جانب برنامج للتطوير المهني لمساعدة الأساتذة على استخدامها على نحو فعال.

وأنشئ في بغداد مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدرب فيه المدرِّبون العاملون في مركز التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحصلوا على شهادة في منهاج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ورزم إلكترونية أخرى. وأنشئت خمسة مراكز تدريب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في محافظات بغداد والبصرة وإربيل والموصل والنجف، حيث تابع الأساتذة دروساً تدريبية على المواد نفسها. وفي كلٍّ من المحافظات الخمس، أعيد ترميم وتجهيز مدرستين رائدتين، واحدة للفتيات وأخرى للفتيان، لكي تتوليا إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المناهج الدراسية في إطار تنفيذ المشروع في مدارس العراق. كذلك شُيّد مختبر نقال للتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (العربة الإلكترونية) وتمّ تجهيزه وتشغيله لاستعماله في التنقل إلى المجتمعات المحلية النائية وتوفير دروس تدريبية وتدريب الأساتذة على منهاج الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ورزم إلكترونية أخرى. وصنعت أيضاً عشر عربات للحواسيب المحمولة، ونظمت ورشتا عمل تدريبيتان لبناء قدرات وزارة التربية في مجال تصميم مراكز تدريبية جديدة وإنشائها، وفي وضع البنية التحتية المادية واللوجستية للشبكات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها.

اللامركزية والحاكمية المحلية في العراق

بهدف تحسين كفاءة آليات العمل والتنسيق وحرصاً على ضمان المساءلة المحلية الفعالة، أجرى قسم القضايا الناشئة والنزاعات دراسة لتحليل واقع اللامركزية والحاكمية المحلية، وأعد بالتوازي تقييماً للقدرات والفجوات على مستوى مجالس البلديات والمقاطعات والمحافظات في العراق. وقد استند القسم بشكل رئيسي إلى شركاء ونظراء وطنيين من القطاع العام لتنفيذ هذا الهدف، وبالتالي تطوير القدرات الوطنية على إجراء دراسات التحليل والتقييم. وكانت الطريقة التي تم فيها اختيار الشركاء المحليين ذات مغزىً هام، إذ أنها ضمنت أن يتم تبني النتائج على الصعيد الوطني وسهّلت وضع توصيات تكون معتمدة ومقبولة وطنياً. وقد سمحت نتائج التحليل بتحديد مجموعة من التوصيات بشأن السياسة العامة لمعالجة القيود والفجوات الرئيسية التي تحول دون تقديم خدمات فعالة على المستوى المحلي.

واستكملت دراسة تحليل الواقع بأنشطة لبناء القدرات ركّزت على إطلاع كبار المسؤولين على الممارسات الفضلى في مجال اللامركزية والحاكمية المحلية. ونظم القسم زيارة إلى تورين في إيطاليا من ٢٨ حزيران / يونيو إلى ١ تموز/يوليو ٢٠١٠، كان الهدف منها الدراسة والتشبيك لنقل الخبرات والمعارف دعماً للامركزية والحاكمية المحلية في العراق. وقد شارك في هذه الزيارة ١٩ مشاركاً من كبار المسؤولين وصانعي القرارات من الوزارات المركزية ومجالس المحافظات، فاطّلعوا على نموذج اللامركزية الإيطالي في الحكومة وممارسات الحكم المحلي داخل مدينة تورين ومنطقة بييمونتي. كذلك اطّلع المشاركون على نماذج ناجحة في تحسين سير العمل والإجراءات الداخلية بهدف التوصل إلى لامركزية صنع القرار وتحسين إجراءات تقديم الخدمات الأساسية. وكانت الزيارة فرصة لتعزيز قدرات التخطيط والإدارة اللازمة لاعتماد ممارسات مبتكرة في إدارة شؤون الحكم المحلي.

الأمن الغذائي والنزاعات في منطقة الإسكوا

لطالما شكل توفير الأمن الغذائي تحدياً اقتصادياً وسياسياً لبلدان منطقة الإسكوا. فخلال الأعوام الماضية، تراوحت حصة المنطقة من واردات الحبوب، كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك، من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة، ووصلت إلى ٧٠ في المائة في العراق واليمن حتى أنها تخطت هذه النسبة في فلسطين ولبنان. والفاتورة الغذائية في المنطقة تقارب خمسة في المائة

من الدخل القومي. والإنتاجية الزراعية في العديد من بلدان المنطقة متدنية نسبياً، وذلك يعزى بجزء منه إلى قلة أنشطة البحث والتطوير والافتقار إلى الخدمات الأساسية الفعالة. فاقتران الموارد الاقتصادية المحدودة بالمستويات المتدنية للإنتاجية يعني بقاء معظم بلدان المنطقة عرضة للتأثر بالصدمات الناجمة عن تغيّر المناخ وأسعار السلع.

وقد أعدّ قسم القضايا الناشئة والنزاعات في عام ٢٠١٠ دراسة حول الأمن الغذائي والنزاعات في منطقة الإسكوا تناول فيها سبل فك الرابط بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي عن طريق إتاحة فرص اقتصادية جديدة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي. فالبلدان المتأثرة بالنزاعات لا تملك المجال الضريبي أو القدرات الإدارية العامة اللازمة لتمويل الأمن الغذائي المستهدف وإدراجه ضمن برامج المساعدة الاجتماعية الشاملة. كما أن القيود السياسية السائدة في تلك البلدان تجعل من الصعب تفكيك الحواجز القائمة بين النخب الحاكمة والمجموعات المحرومة داخل المجتمع. وقد استخلصت الدراسة أنه إزاء البعد الإقليمي للعديد من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، تكون المنافع المحتملة للاستثمار في الأمن الغذائي أكبر لدى الاستفادة من التعاون الإقليمي، مما يتطلب إيجاد حل إقليمي يتماشى مع مبدأ التفويض أي صنع القرار عند المستوى الأدنى للهرم التنظيمي.

الطريق إلى الأمام

العيوب في إدارة الحكم وعودة النزاعات

سيصدر قسم القضايا الناشئة والنزاعات في عام ٢٠١١ دراسة يتناول فيها العيوب في إدارة الحكم وعودة النزاعات في منطقة الإسكوا. وهذه الدراسة، التي ستعرض على اجتماع فريق خبراء يعقد في بيروت، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، ستؤكد أن الافتقار إلى ممارسات الحكم السليم هو أحد أبرز الأسباب الرئيسية لنشوء النزاعات وعودتها، لا سيما في ظل الاضطرابات المدنية، كما أنه السبب في تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالحكم السليم هو السبيل إلى تحقيق المصالحة والاستقرار الدائم والحافز إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، تقترح الدراسة نموذجاً جديداً لإدارة الحكم يركّز على تقديم الخدمات العامة كأداة لبناء شرعية الدولة ودعم المؤسسات وإدخال الأطراف المتنازعة في حوار بناء.

الرابط بين النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية

سيقوم قسم القضايا الناشئة والنزاعات في عام ٢٠١١ بإعداد دراسة عن النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية، ويعرضها خلال اجتماع فريق خبراء يعقد في بيروت، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ قبل صدورها في تموز/يوليو. وتبحث الدراسة في الرابط بين النزاعات والأهداف الإنمائية للألفية باستخدام مؤشر مركّب وُضع أساساً لإدخال الجهات المعنية في حوار حول هذا الرابط قبل أن يضعوا تقارير عن كلفة النزاعات وفعالية الميزانيات المراعية للأهداف الإنمائية للألفية.

القيم المدنية ومهارات الحياة

سيبادر القسم في عام ٢٠١١ إلى إجراء استقصاء لتقييم النظرة السائدة حول القيم المدنية ومهارات الحياة، وذلك ضمن مشروع تعزيز القيم المدنية ومهارات الحياة من خلال تعليم المراهقين (١٢-١٩ عاماً). ويستهدف هذا الاستقصاء الشباب والأهل والمربّين ومدراء المدارس والمشرّعين في أربع محافظات في العراق، وذلك في محاولة لتحديد العوامل التي تقوّض أسس بناء الأمة والمواطنة والتسامح وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وسيقدم تقييم النظرة السائدة المقرر إجراؤه، والذي يشمل مجموعات مناقشة ومقابلات مع الجهات المعنية، لحكومة العراق وهيئات الأمم المتحدة المشاركة في تطبيق المشروع بيانات أساسية حول التصورات السائدة والحواجز التي تعوق تطوير الهوية المدنية لدى الشباب العراقي. وستستخدم نتائج الاستقصاء في تصميم أنشطة محددة للتوعية وبناء القدرات تساعد في بث حسّ الهوية المدنية لدى الشباب العراقي وفي توفير توجيهات لوضع خطة عمل للترويج للقيم المدنية ومهارات الحياة في العراق.

دعم البرامج

تخطيط البرامج والتعاون الفني

في عام ٢٠١٠، قامت الإسكوا بخطوات عملية باتجاه تعزيز التخطيط الاستراتيجي داخل المنظمة وفي المنطقة. فعلى الصعيد الداخلي، أرست شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني نهجاً جماعياً لتصميم واستعراض الإطار الاستراتيجي؛ وأعدّت نظاماً لزيادة إجراءات رصد النفقات من الميزانية وتنفيذ البرامج؛ ووضعت سياسة جديدة ومنقحة للتقييم وفقاً لأحدث المعايير المعتمدة عالمياً في هذا المجال؛ وأجرت تقييماً للآلية الحكومية للإسكوا؛ وعملت مع الشعب الأخرى في الإسكوا وبالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية، على زيادة التنسيق الإقليمي في المجال الإحصائي.

وتتفاعل الإسكوا، من خلال برنامجها للتعاون الفني، مع البلدان الأعضاء فتلبي مباشرة احتياجات هذه البلدان إلى الخبرات والخدمات، في شكل مشاريع ميدانية رائدة أو مشورة بشأن السياسات أو أنشطة بناء القدرات. وتسترشد الإسكوا بهذه الأنشطة كلها في أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها. فبرنامج التعاون الفني يسدّ الفجوة بين الأنشطة المعيارية والتشغيلية، ويسمح بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمفاهيم والسياسات. وفي عام ٢٠١٠، أعادت الإسكوا تنظيم إجراءات التنسيق فأدخلت خططاً شاملة ومتكاملة للتنسيق الفني؛ وحسنت آليات التنسيق مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة على المستوى الوطني؛ ونظّمت بعثات استشارية متعدّدة الاختصاصات؛ وأنجزت تحديث وتنقيح بوابتها الخاصة بالتعاون الفني على موقع الإسكوا على الإنترنت وقائمة الخيارات المدرجة فيها.

ووضعت الإسكوا ضمن أولوياتها في عام ٢٠١٠ توسيع رقعة شركائها الإقليميين في التنمية وذلك بوصفها الجهة المنظّمة لاجتماعات آلية التنسيق الإقليمي. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الأقاليمي وتماسك السياسات حول القضايا ذات الأولوية وبناء الشراكات، ركز الاجتماع الرابع عشر للآلية (بيروت، ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) الذي عقد بقيادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة، على إمكانات الشباب العربي ودوره في الحد من الفقر. وشارك فيه ممثلون رفيعو المستوى عن أكثر من ٣٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية. وجاءت مشاركة هذه الجهات الدولية الفاعلة وذات المكانة العالية ثمرة للجهود المستمرة التي تبذلها الإسكوا للاتصال بالجهات المعنية في المنطقة من أجل

تعزيز فعالية المناقشات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضايا الإقليمية ذات الأولوية بوجه خاص. ويجري تشكيل مجلس استشاري للمجتمع المدني، عملاً بتوصية في هذا الشأن، لكي يعمل كمنتدىً يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمساهمة في عمل الأمم المتحدة في المنطقة وتقييمه.

وشملت الأنشطة التي هدفت إلى الاتصال بشركاء آخرين داخل منطقة غربي آسيا وخارجها المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال مجموعة الدعم المتبادل بين الأقران واستعراض خمس من وثائق التقييم القطري الموحد التي جرى إعدادها في المنطقة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي صيغت على أساس تلك الوثائق. كذلك ساهمت الإسكوا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إعداد خطة العمل الاستراتيجية الإقليمية للدول العربية بشأن الشباب لفترة السنتين، وذلك عن طريق الانضمام إلى الفريق الفني المعني بالشباب والمشترك بين الوكالات.

مجالات العمل

النظام المشترك لرصد البرنامج والميزانية

وضعت الإسكوا في عام ٢٠١٠ نظاماً مشتركاً لرصد البرنامج والميزانية، هو الأول من نوعه في الأمم المتحدة. ويهدف هذا النظام، الذي سيُطلق في نيسان / أبريل ٢٠١١، إلى زيادة كفاءة وتأثير برامج الإسكوا وأنشطتها. وتتلخّص أهداف أداة الرصد هذه بما يلي: (أ) إيجاد روابط بين التقارير عن أداء البرامج والتقارير عن أداء الميزانية بما يتماشى والميزانية المرتكزة على النتائج؛ (ب) تحسين المعلومات حول التكاليف للاسترشاد بها في إعداد الميزانيات؛ (ج) زيادة المساءلة؛ (د) تحسين الرقابة على التكاليف؛ (هـ) تمكين مدراء الشُعب من إدارة الموارد المتاحة لديهم بمزيد من الفعالية؛ (و) تحسين أداء الإسكوا بشكل عام بتوفير بيئة مؤاتية للانتقال بسلاسة إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة على مستوى منظومة الأمم المتحدة الذي سيجري إطلاقه قريباً.

تنقيح سياسة التقييم المعتمدة في الإسكوا

جرى مؤخراً تنقيح سياسة التقييم التي تعتمدها الإسكوا في ضوء التغييرات التي أدخلت إلى قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وأعيد إصدارها في أيلول / سبتمبر ٢٠١٠، متضمنة مجموعة كاملة من الأدوات التي سيعتمدها الموظفون الفنيون كدليل في عمليات التقييم على كافة المستويات. وتركّز سياسة التقييم على المساءلة والمصداقية والتعلّم المستمر كمبادئ أساسية. وبهدف منهجة عملية تبادل المعارف بين مختلف شُعب الإسكوا، تنحصر مهمة إدارة عمليات التقييم في شُعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني في الإسكوا. ويشمل التقييم كامل نطاق عمل كل من البرامج الفرعية السبعة، مع التركيز على الصلة بين أهداف هذه البرامج وإنجازاتها المتوقعة وخطة العمل والأثر الذي تحدثه.

تمويل التعاون الفني

تتضمن الموارد المتاحة للتعاون الفني أموالاً يوفرها البرنامج العادي للتعاون الفني في الأمانة العامة للأمم المتحدة وحساب التنمية وموارد خارجة عن الميزانية. فالموارد المتاحة ضمن البرنامج العادي للتعاون الفني تسمح للمنظمة بالتحرّك بسرعة لتلبية الطلبات التي تتقدّم بها البلدان الأعضاء للحصول على خدمات في مجالات الاستشارات بشأن السياسات والتعاون الفني. ولدى الإسكوا ستة مستشارين إقليميين يعملون بدوام كامل ويمثلونها في مجالات السياسة الاجتماعية، والأهداف الإنمائية للألفية، والحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية، والبيئة والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة والنهوض بها. وقد وصلت معدلات الاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء إلى ذروتها مع تلبية ١٤١ طلباً في عام ٢٠١٠ منها ثماني ورشات عمل تدريبية وثلاث زمالات و١٠٦ بعثات استشارية.

وفي عام ٢٠١٠، سعت الإسكوا إلى توسيع نطاق ملف المشاريع التي تقوم بها لتطوير التعاون الفني، حيث استعرضت ٣٤ مشروعاً ونجحت في استقطاب أموال

إضافية بلغت ٥,٨٢ ملايين دولار أمريكي للمشاريع الممولة من خارج الميزانية و٢,٩ مليون دولار لمشاريع حساب التنمية. ودخلت الإسكوا، في إطار سعيها إلى توسيع قاعدة شراكاتها، في أنشطة تعاون مع مجموعة من الشركاء الإقليميين في التنمية ضمت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والمعهد العربي لإنماء المدن، والبنك الإسلامي للتنمية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الإنجازات في عام ٢٠١٠

التنسيق المنهجي مع وكالات الأمم المتحدة العاملة على المستوى القطري

في إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا لزيادة تأثير خدماتها الاستشارية الفنية في البلدان الأعضاء، جعلت التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان أولوية وسياسة، مستندة إلى الموارد البشرية والمالية ومحققة هدف الأمم المتحدة بشأن «توحيد الأداء» ضمن تعاون مثمر في مشاريع محددة شاملة لعدة قطاعات. ومن بين الأمثلة الحديثة على ذلك، التعاون مع منظمة العمل الدولية في البحرين في مشروع لمساعدة وزارة العمل على توثيق وتحسين سياسات إصلاح سوق العمل التي تعتمدها، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن في وضع مؤشر للفقر متعدد الأبعاد.

بوابة التعاون الفني وقائمة الخيارات

في إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا للتواصل مع البلدان الأعضاء ولتزويدها بالخدمات والأنشطة التي تلبي أولوياتها المحددة بالشكل الأمثل، أعادت الإسكوا تنظيم بوابتها المتعلقة بالتعاون الفني على موقعها على الإنترنت، وأصدرت مجموعة من المواد الهادفة إلى دعم البلدان الأعضاء في الاستفادة من أنشطة التعاون الفني. ويقدم الموقع الإلكتروني لشبكة التعاون الفني (www.escwa.un.org/division/pptcd/TCnetwork) لمستخدميه معلومات حديثة عما تضطلع به الإسكوا في مجال الخدمات الاستشارية وأنشطة بناء القدرات، ويعرض استمارات وتقارير ودراسات تقييم بهذا الخصوص. كما يتضمن الموقع مدخلاً محمياً بكلمة مرور يتيح لمسؤولي التنسيق في البلدان الأعضاء النفاذ إلى تقارير وموارد عن بعثات سابقة. وتقدّم قائمة خيارات التعاون الفني الخاصة بالإسكوا للمسؤولين في البلدان الأعضاء لمحة عامة سريعة عن مختلف الأنشطة الاستشارية وأنشطة التدريب التي توفرها الإسكوا.

البعثات المتعددة الاختصاصات

اضطلعت الإسكوا في عام ٢٠١٠ ببعثتين استشاريتين رفيعتي المستوى ومتعددتي الاختصاصات إلى كل من السودان واليمن، البلدين الأقل نمواً في المنطقة، وذلك بهدف إقامة تعاون فني على نحو أكثر شمولاً. وقد حُشد لهاتين البعثتين عدد من المستشارين الإقليميين والموظفين، وأنجزتا بتنسيق وثيق مع سفارة كل من البلدين في بيروت. ففي اليمن، انتهت بعثة الإسكوا إلى وضع خطط عملية لتنسيق خطة العمل بشأن مبادرة المسار السريع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يجري الاتفاق عليها مع فريق الأمم المتحدة القطري في صنعاء. وقد اعتمدت الحكومة مساهمة البعثة في الخطة الإنمائية الخمسية الاجتماعية والاقتصادية. كذلك نجحت البعثة في تعزيز وعي الجهات الوطنية المعنية بنطاق أنشطة التعاون الفني التي تقدّمها الإسكوا.

الطريق إلى الأمام

البرنامج العادي للتعاون الفني

في عام ٢٠١١، سيطلق البرنامج العادي للتعاون الفني نظام تعقب أنشطته، بالتعاون مع قسم نظم المعلومات والاتصالات في الإسكوا، وذلك لتحسين إدارة الخدمات الاستشارية التي تطلبها البلدان الأعضاء ورصدها. ويعمل النظام الجديد على تعزيز قدرة الإسكوا على رصد حالة الطلبات وإعداد التقارير بشأنها، وتشجيع تبادل المعلومات، وتوفير فرص إضافية لتبادل المعلومات والقيام بأعمال متعددة التخصصات لدى الاضطلاع بأنشطة التعاون الفني.

آلية التنسيق الإقليمي

من المقرر أن تعقد آلية التنسيق الإقليمي اجتماعين في عام ٢٠١١، الأول حول الانتقال إلى الديمقراطية ويعقد في بيروت، في ١ حزيران / يونيو ٢٠١١، والثاني في ١٧ و١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ حول تغيّر المناخ والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. كذلك تواصل الإسكوا التزامها، ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجموعة الدعم المتبادل بين الأقران، باستعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكل من الأردن والسودان. وستعمل الإسكوا أيضاً على عقد اتفاقات استراتيجية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الإسلامي للتنمية وجامعة الدول العربية. فهذه الاتفاقات التي تمتد على عدة سنوات تعقد لضرورة ضمان مشاركة ثابتة وحقيقية مع الجهات الإقليمية الفاعلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

روبيرتو لورينتي
مدير، شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني

الملامح القطرية

ستصدر الإسكوا في عام ٢٠١١ تقارير تتناول فيها ملامح كل بلد من البلدان الأعضاء، آخذة في الاعتبار أولويات هذه البلدان ومحددةً مجالات الدعم وإجراء البحث المحتملة. وستشتمل الملامح القطرية على أحدث المعلومات والبيانات المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن وثيقة مرجعية واحدة موجزة تحدّد فيها أبرز التحديات والتجارب الناجحة في المجال الإنمائي، وتسلّط الضوء على المجالات التي يمكن أن تقدم فيها دعماً مواضيعياً ومتعدد التخصصات. وتستعرض الملامح القطرية الإطار الإنمائي الخاص بالأمم المتحدة والجهات المانحة في كل بلد، وتحدد الجهات الفاعلة، وتوجز الأنشطة والإنجازات التي سبق للإسكوا أن حققتها، وتسلّط الضوء على الأنشطة المقررة للسنة المقبلة.

تقدم شعبة الخدمات الإدارية المشورة للأمين التنفيذي حول المبادئ التوجيهية للسياسات، وترصد عملية الإصلاح الإداري وتنسّق الخدمات المركزية المشتركة. وهي تمثل الأمم المتحدة في المفاوضات مع البلد المضيف حول قضايا تتعلق بتطبيق اتفاقية المقر. وتعمل هذه الشعبة كأداة تمكين وتيسير للأنشطة الفنية التي تضطلع بها الإسكوا، فتسهر على الكفاءة في تطبيق الولاية الفنية للإسكوا في المنطقة، وتلبي احتياجات العاملين فيها وتساهم في إنجاح برنامج عملها. وهي تقدم خدماتها من خلال عدة أقسام ومجالات وظيفية متميّزة.

الموارد البشرية

يقدم قسم إدارة الموارد البشرية المشورة بشأن السياسات، والخدمات إلى عملاء الإسكوا من مدراء وموظفين، وذلك وفقاً للأنظمة والقواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. وهو يعدّ سياسات الموارد البشرية التي تطبّق على مستوى الإسكوا. ويضمّ القسم أربعة مجالات وظيفية متميّزة هي التوظيف والمنافع والمستحقات والتدريب وتطوير الموظفين والخدمات الطبية. ويتولى القسم إعداد الوثائق الإدارية ووثائق السياسات المتعلقة بمجموعة من المسائل ومنها إدارة الأداء، وميزانية الموارد البشرية لفترة السنتين، وشؤون المستشارين والمتدرجين، والعمل الإضافي خارج الدوام الرسمي والتوظيف؛ وتوظيف المرشحين ذوي المؤهلات الفضلى للعمل في الإسكوا ومنهم الناجحون في الامتحانات التنافسية الوطنية والمتخصصة؛ والتعاون مع بعثات حفظ السلام في لبنان وفي المنطقة في شؤون التدريب؛ وتقديم المشورة في مجال إدارة الأداء إلى المدراء والموظفين.

الخدمات العامة

يقدّم قسم الخدمات العامة خدمات الدعم الموجّهة إلى العملاء في مجالات إدارة المرافق والسفر وتأشيرات الدخول والشحن ومراقبة الممتلكات والمخزون والتأمين والمطالبات، والبريد، وإدارة المحفوظات والسجلات وتنسيق الخدمات العملية. ويبادر القسم بشكل استباقي إلى تطبيق مبادرات الخضرنة ورصدها، بما في ذلك تدابير التوفير في استهلاك الطاقة وأنشطة التدوير لكي تكون الأمم المتحدة أكثر مراعاة للبيئة وفقاً للولاية المنوطة بالأمين العام لمكافحة تغيّر المناخ.

خدمات المؤتمرات

يقدّم قسم خدمات المؤتمرات عمل الإسكوا إلى البلدان الأعضاء والحكومات والمجتمع المدني عن طريق الوثائق والدراسات والمؤتمرات. والخدمات المهنية التي يقدّمها واسعة النطاق وتتوجّه نحو العملاء وهي تشمل تنظيم الإجراءات العملية لاجتماعات الآلية الحكومية للإسكوا واجتماعات أفرقة الخبراء وورشات العمل التي تعقد في بيروت وفي أرجاء أخرى داخل المنطقة، وتجهيز الوثائق والمطبوعات التي تصدرها الشُعب الفنية. ويساهم القسم في دعم عمل الإسكوا والترويج له ونشره.

قسم نُظم المعلومات والاتصالات

يدعم قسم نظم المعلومات والاتصالات الإجراءات الفنية والإدارية والتنظيمية للإسكوا عن طريق تزويدها بحلول تكنولوجية مبتكرة وصيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة. وعملاً بالسياسة العامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتمثل الهدف الحالي للقسم في إدخال تطبيقات تهدف إلى تعزيز الإجراءات المعتمدة على الوسائل الإلكترونية وبذلك تحسين الكفاءة في العمل.

الأمن والسلامة

قسم الأمن والسلامة هو القسم الأكبر وعمله هو الأكثر بروزاً في الإسكوا. ويتولى هذا القسم تدابير الوقاية والحماية التي تضمن سلامة وأمن بيت الأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة والمندوبين والمشاركين في المؤتمرات والاجتماعات وغيرها من المناسبات التي تنظمها الإسكوا والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

الميزانية والمالية

يضطلع قسم الميزانية والمالية بمسؤولية إدارة الميزانية والشؤون المالية والمحاسبية للأموال المتاحة للإسكوا على نحو سليم. ففي عام ٢٠١٠ بلغت الأموال المتاحة للإسكوا ٥٥,٧ مليون دولار أمريكي. ومن أصل هذا المبلغ، كانت الجمعية العامة قد وافقت على تخصيص الإسكوا بمبلغ ٤٧,٧ مليون دولار ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة، بحيث يشمل برنامج العمل العادي، والسلامة والأمن، والبرنامج العادي للتعاون الفني ومشاريع حساب التنمية. أما القيمة المتبقية، فقد حصلت عليها الإسكوا على شكل مساهمات طوعية من جهات مانحة عديدة لدعم تنفيذ عدد من أنشطة التعاون الفني وبناء القدرات. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية حول تمويل الإسكوا ضمن القسم المعنون «لمحة عن الإسكوا» من هذا التقرير.

دايفد إياما

مدير، شعبة الخدمات الإدارية

تعمل دوائر الأمم المتحدة للإعلام ضمن شبكة الإعلام التي تدعم عمل الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها. وإلى جانب دوائر الإعلام، تضمّ هذه الشبكة مراكز ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام العاملة في ٦٣ بلداً. تتمثل مهمة دائرة الأمم المتحدة للإعلام في الإسكوا في الربط بين الأمم المتحدة والناس في مختلف أنحاء العالم، ونشر رسائل الأمم المتحدة بين الجمهور على الصعيدين المحلي والدولي. وهي عضو ناشط في فريق الأمم المتحدة للاتصالات من خلال المنتدى المشترك للاتصالات الذي يضم وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، والذي يتولى تعزيز التعاون بين الوكالات في مجال الاتصالات وإبراز صورة المشاريع والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في وسائل الإعلام على المستوى الوطني.

وبالارتكاز إلى استراتيجية منسقة للاتصالات تعبر عن الأولويات الاستراتيجية للإسكوا، تسعى دائرة الأمم المتحدة للإعلام في الإسكوا إلى تعزيز تأثير الإسكوا وصورتها، والترويج للقضايا والأحداث والمشاريع التي تضطلع بها في البلدان الأعضاء. ويتخذ نشر المعلومات أهمية إضافية في منطقة موصوفة بالتباين والنزاعات والتغيرات المتسارعة. فدائرة الإعلام في الإسكوا تتصل بوسائط الإعلام لتقديم مجموعة شاملة من الخدمات الإعلامية التي ترافق وتدعم من خلالها عمل الإسكوا في مجالات عديدة، منها التنمية المستدامة والطاقة والزراعة والموارد المائية والقضايا المرتبطة بالنزاعات وقضايا الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والتنمية الاجتماعية والإحصاءات والنقل والمالية.

ويقيم الفريق الإعلامي العامل في الدائرة علاقات وثيقة ومتينة مع المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية، ويتولى نشر المعلومات الأساسية والمواد والتقارير الإعلامية، وإعداد افتتاحيات ومقالات خاصة، وترتيب المقابلات وتنظيم المؤتمرات الصحافية والإحاطات الإعلامية في مجموعة واسعة من المواضيع. وبالتعاون مع الشُعَب والأقسام العاملة في الإسكوا، تصدر دائرة الإعلام منتجات إعلامية بصورة منتظمة ضمن جهودها الرامية إلى التذكير دائماً بحضور الإسكوا في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبتوفير المعلومات الموثوقة والحديثة لجمهور واسع في منطقة الإسكوا، تروّج الدائرة لعمل الإسكوا في أوساط الصحافيين والمسؤولين الحكوميين وصانعي القرار والمشرّعين وممثلي المجتمع المدني والطلاب والمعلمين والباحثين. فهي صوت الإسكوا في الإعلام اللبناني والعربي.

بهاء الكوسي
مدير، مركز الأمم المتحدة للإعلام – بيروت

عام ٢٠١٠ في صور

١

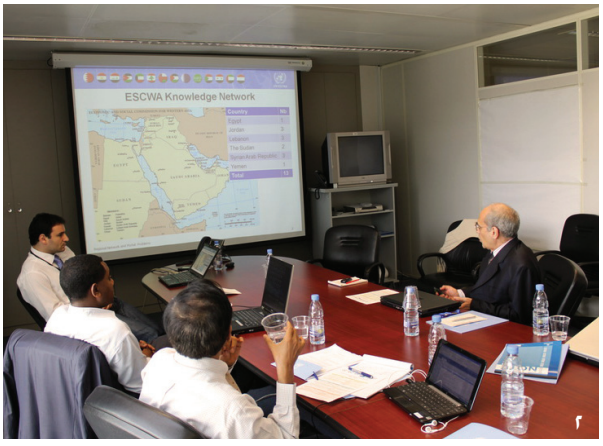

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

١. اليوم العربي للمياه (٢ آذار/مارس)
٢. استكمال مشروع شبكات المعرفة من خلال نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية المحرومة (٣١ كانون الأول/ديسمبر)
٣. الاحتفال بالذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، السلام والأمن (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)
٤. افتتاح الدورة السادسة والعشرين للإسكوا (١٩ أيار/مايو)
٥. التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن انضمام إيطاليا إلى الإسكوا بصفة مراقب (٣٠ أيلول/سبتمبر)
٦. تعيين السيدة ريما خلف أميناً تنفيذياً للإسكوا (١ تشرين الأول/أكتوبر)
٧. الاحتفال باليوم العالمي الأول للإحصاءات (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)
٨. اجتماع تنسيقي لمشروع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التربوي العراقي (٩ كانون الأول/ديسمبر)

الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2011

Printed at ESCWA, Beirut
E/ESCWA/OES/2011/1
11-0141 – October 2011 - 1000